مصادر الفقر في دول الساحل الأفريقي: وفق منظور الأمن الإنساني

The Poverty Sources in Sahel countries: Human Security Perspective

طالب الدكتوراه/ ياسين شكيمة*

جامعة الجزائر 03، الجزائر

ychekima@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2018/09/02 تاريخ القبول للنشر: 2018/11/17

❖❖❖❖❖❖❖

ملخّص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى بيان مصادر الفقر في دول الساحل الأفريقي، وفقا للمفاهيم والمقاربات الحديثة في التنمية والأمن، إذ لا تختلف عوامل تفشي الفقر عن بعضها البعض في كثير من دول العالم، إلا أن دول الساحل تتميز بعوامل تخص المنطقة والواقع الأفريقي خصوصا، تلك المصادر جعلت أفريقيا ترزح لعقود طويلة تحت وطأة الفقر، وتقوض أي جهود لمكافحته. تعتمد الدراسة في هذا الإطار على مركب تحليلي يتكون من اقتراب متعدد المتغيرات والمستويات ومنظار التفاعل السياسي لتحليل المصادر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية للفقر في الساحل على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، الرسمية منها وغير الرسمية، وتستعين في ذلك بمنظور الأمن الإنساني ونظرية الاستطاعة.

الكلمات المفتاحية: الفقر؛ مصادر الفقر؛ مكافحة الفقر؛ الأمن الإنساني؛ التنمية؛ دول الساحل.

Abstract:

This article focuses on the sources of poverty in the Sahel region countries. According to modern concepts and approaches in development and security, the factors which lead to poverty spread are not different in many countries all over the world. However, the Sahel countries are characterized by factors peculiar to the region and the African conditions. These factors lead to decades of poverty in Africa, and undermined any efforts to fight it. The current study rests on an analytical framework consisting of an approach that is multivariate and multileveled, and an approach of political interaction to analyze the political, economic, social, cultural and environmental sources of poverty in the Sahel at the national, regional and international levels, including official and non-official sources. Moreover, it draws upon the perspective of human security and the capability theory.

key words: *Poverty; Poverty sources; Poverty Reduction; Human Security; Development; Sahel.*

* أستاذ مساعد بقسم العلوم السياسية، جامعة الشهيد حمة لخضر- الوادي، الجزائر.

مقدّمة:

تكتسي ظاهرة الفقر أهمية بالغة في البحث العلمي عموماً، والعلوم الإنسانية والاجتماعية على وجه الخصوص، باعتبارها ظاهرة كونية عرفتها أغلب المجتمعات والدول في مراحل زمنية متفاوتة، ويتداخل في تكوينها عوامل مختلفة ومترابطة، مما جلب لها اهتماما وافرا من علماء السياسة والاقتصاد والاجتماع من جهة، ومن صانعي القرار والممارسين من جهة أخرى باعتبارها تحديا يفرض نفسه على الحكومات في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، خصوصا إذا علمنا بالمقاربات الجديدة في التنمية والأمن، بعد سقوط جدار برلين، والتي تقضي بتغير وحدة التحليل من الدولة إلى الفرد، على غرار مفاهيم التنمية البشرية ومنظور الأمن الإنساني.

تعتبر القارة الأفريقية ومنطقة الساحل على وجه الخصوص حقلا خصبا لدراسة ظاهرة الفقر، إذ يظل الفقر مصدرا من مصادر المشكلات وتحديا أساسيا يفرض نفسه على طاولة السياسات الأفريقية، نظرا لتزايد أعداد الفقراء في هذه المنطقة، واتساع هوة الفقر بين الدول الأفريقية وباقي دول العالم، مما دفع دول الساحل إلى تذيل مراتب التنمية البشرية العالمية بالرغم من الجهود الوطنية والإقليمية والدولية لمكافحة الفقر في المنطقة عبر عقود من الزمن، والتي أفلحت في أقاليم وأقطاب أخرى من العالم، مما يوحي بوجود مصادر متجذرة للفقر تميز المنطقة دون غيرها، وتهيئ الفرص لتغير خصائصه ومظاهره، وتحول دون وضع حد لتزايده.

لقد قسمت هذه الدراسة إلى مقدمة ومدخل منهجي ومفهومي ونظري، ومبحثين واستنتاجات، وسيتناول المبحث الأول المصادر الداخلية للفقر في دول الساحل، من خلال مجموعة العوامل التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية المحفزة لاستشراء الفقر في المنطقة، بما تتضمنه هذه الظاهرة من أوجه متعددة تشكل تهديدا واضحا على شعوب المنطقة وفقا لمفاهيم ومقاربات الأمن الإنساني. وستعالج الدراسة في المبحث الثاني المصادر الخارجية للفقر في دول الساحل من خلال العوامل الإقليمية والدولية الرسمية وغير الرسمية، مع إبراز تأثير التغيرات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية على مناهج التنمية ومكافحة الفقر، ومدى فعالية أداء المجتمع الدولي في قضايا مكافحة الفقر في دول الساحل، خصوصا بعد ظهور فواعل دولية جديدة في عصر العولمة. كما تم ختم الدراسة بمجموعة من الاستنتاجات العامة التي توصلت إليها عملية البحث.

1- المشكلة البحثية:

ترزح أفريقيا منذ عقود في حلقة مفرغة ومتواصلة من الفقر، وتشير التقارير والإحصائيات إلى أن دول الساحل من الدول الأكثر فقراً أفريقيّاً، كما أنها تتذيل مراتب التنمية البشرية عالمياً على الرغم من الجهود المبذولة في مكافحة الفقر محلياً وإقليمياً ودولياً، مما جعل دول المنطقة مصدرا من مصادر التوتر الدولي، كونها موردة لظواهر الهجرة غير النظامية، والجريمة المنظمة، والإرهاب وغيرها.

فما هي العوامل التي أدت إلى استشراء ظاهرة الفقر بأبعادها المختلفة في دول الساحل؟ وما هي انعكاسات تفشي الظاهرة على الأوضاع السياسية والأمنية الإقليمية؟

2- الفرضيات العلمية:

للإجابة على المشكلة البحثية المطروحة يمكن صياغة الفروض العلمية التالية:

- هناك علاقة ارتباطية بين مستوى الفساد ومستوى الفقر، فكلما زاد مستوى الفساد بأنواعه المختلفة (السياسي، الاقتصادي، المالي، الاجتماعي، الثقافي...) زاد مستوى الفقر وتعددت أشكاله.

- هناك علاقة عكسية بين غياب الديمقراطية وزيادة مستوى الفقر، فكلما تراجعت صور الديمقراطية وممارساتها ارتفع مستوى الفقر.

- هناك علاقة سلبية بين انحسار نمو الطبقة المتوسطة وزيادة فجوة الفقر، فكلما تراجع نمو الطبقة المتوسطة ذات الخصائص الإيثارية تراجع حجم الموارد والتحويلات المطلوبة لرفع الأسر الفقيرة فوق خط الفقر.

- هناك علاقة عكسية بين نمط سياسات التوزيع وإعادة التوزيع ومستوى الفقر، فكلما تراجعت كفاءة وعدالة سياسات التوزيع وإعادة التوزيع التي تعمل على تغيير التوزيع النسبي للدخول لصالح الفقراء زادت نسب الفقر.

- هناك علاقة تكاملية بين توفر الموارد الطبيعية للدول ونشوب الحروب والنزاعات، فكلما توفرت الموارد الطبيعية والثروات الباطنية للدول جعلها عرضة للنزاعات الداخلية والمطامع الخارجية وبالتالي إفقار الدول والشعوب.

3- الأهمية العلمية والعملية:

تكتسي هذه الدراسة أهميتها العلمية والعملية انطلاقاً من أهدافها التي تُوجز فيما يلي:

- بيان مجموعة أسباب تفشي ظاهرة الفقر التي تتميز بها دول الساحل دون غيرها.

- التعرف على خصائص الفقر في دول الساحل وفق مفاهيم الأمن الإنساني الجديدة.

- توفير دراسات علمية متخصصة لصانع القرار، إذ إنّ الجزائر ترافع وبشدة عمَّا يعرف بالمنظار الشامل لحل الأزمات المختلفة في الساحل وعلى رأسها قضايا الفقر وما يرتبط بها من إرهاب وجريمة منظمة...الخ.

4- المناهج والاقترابات المستخدمة:

ستوظف هذه الدراسة منهجا تكاملياً توافقياً يعتمد على استخدام مركب تحليلي متعدد المستويات والمتغيرات، ويتكون هذا الاقتراب من مجموعة من العناصر المفتاحية لمختلف السياسات والظواهر في القارة الأفريقية، تتمثل في البعد التاريخي والثقافي والانثربولوجي، والقيادة، وطبيعة النظام السياسي، والأبنية الاجتماعية والاقتصادية، والسياق الإقليمي والدولي[1].

ويأتي استخدام اقتراب متعدد المتغيرات والمستويات لمعرفة الأسباب التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإقليمية والدولية التي أدت أو ساعدت على تفشي ظاهرة الفقر وتغير خصائصه في دول الساحل.

تستخدم الدراسة أيضا منظار التفاعل السياسي الذي اقترحته "نعومي شازان" Naomi Chazan، لدراسة العملية السياسية في أفريقيا، ويركز هذا الاقتراب على البعد التاريخي والعمليات المعقدة والعوامل التي تؤثر في القارة، وينطلق هذا المنظار من افتراض مفاده أن علاقة الدولة بالمجتمع تعد مركزية لفهم ديناميات الحياة السياسية لأفريقيا، فالأفراد والحكومات مقيدون بعوامل مختلفة، تاريخية وإيديولوجية واجتماعية وديموغرافية وتكنولوجية عالمية، وتحدد هذه العوامل شروط التغير والخيارات المتاحة لدول وشعوب القارة في كل لحظة تاريخية. فالقرارات والعمليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لا يقتصر صنعها على القادة والموظفين الرسميين فقط، وإنما يشارك فيها فاعلون خارجيون وتنظيمات اجتماعية داخلية. كما يفترض هذا المنظار أن المكونات المفتاحية للسياسة الأفريقية أوسع من المجال الرسمي والشكلي للدولة، فإذا كانت المؤسسات الرسمية تعد فاعلا هاما، فان الأفراد والجماعات الاجتماعية، وأبنية السلطة التقليدية، والأطراف الإقليمية، والشبكات التجارية، والشركات متعددة الجنسيات، والمنظمات غير الحكومية تلعب أدوار معتبرة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأفريقية. وبالتالي فإن فهم الأبنية المختلفة يعتبر شرطا ضروريا لفهم الحصائل والسياسات الاقتصادية، والديناميات الاجتماعية، والعلاقات الخارجية[2].

5- تحديد المفاهيم:

أ- مفهوم الفقر (Poverty):

يعرف الفقر على أنه: الحرمان الشديد من الحياة الرضية، فأن يكون المرء فقيرا معناه أن يعاني من الجوع، وأن لا يجد المأوى والملبس، وأن يصاب بالمرض فلا تتاح له فرص العلاج، وأن يكون أميا ولا يلتحق بالمدرسة. وبالتالي فإن هذا التعريف يضع حدا أدنى لمستوى الدخل الضروري الذي يجب على كل فرد إحرازه لتحقيق ضمان مستوى معيشي معقول، ويطلق على هذا النوع بفقر الدخل[3].

كما يعرف الفقر أيضا على أنه: مدى توفر القدرات والاستحقاقات التي تفسر بتوفر الحرية واحترام الذات، والمساهمة في الحياة المدنية، فضلا عن المشاركة في اتخاذ القرار، وتوفر حقوق المواطنة. ويعرف هذا النوع بفقر القدرة أو الفقر البشري، ويتم قياس فقر القدرة من خلال الرقم القياسي للفقر البشري، الذي يقيس أوجه الحرمان من حياة صحية مديدة، ومن القراءة والكتابة، والحرمان من مستوى معيشي لائق مثل الحرمان من المياه المأمونة وانخفاض وزن الأطفال عن المعدل الطبيعي لأعمارهم. ويدل ارتفاع قيمة تلك المؤشرات على انتشار الفقر البشري[4].

وتتبنى هذه الدراسة مفهوما جديدا للفقر يطلق عليه بالفقر متعدد الأبعاد إذ يعرفه تقرير التنمية البشرية لسنة 2010 كما يلي:

"الفقر لا يعني عدم كفاية الدخل فحسب، بل يتجاوزه إلى أبعاد أخرى، منها تدهور الصحة وسوء التغذية، وتدني مستوى التعليم والمهارات، وعدم كفاية موارد العيش، وعدم توفر السكن اللائق، والإقصاء الاجتماعي، وعدم المشاركة"[5].

ب-دول الساحل الأفريقي (Sahel):

وهي منطقة شبه قاحلة استوائية تمثل حزاما له طابع بيئي متجانس تحده الصحراء الكبرى من الشمال، والسافانا من الجنوب، ويمتد هذا الحزام من السنغال غربا إلى إثيوبيا شرقا، وهي بذلك تعبر عن المنطقة الانتقالية من الصحراء الكبرى شمالا إلى المنطقة الأكثر خصوبة جنوبا، إلا أن الدراسة - ولاعتبارات علمية- ستركز على الجهة الغربية من الساحل الأفريقي، أو ما يعرف قديما بالساحل السوداني، ويضم حاليا تسعة دول هي كالآتي: بوركينافاسو والرأس الأخضر وغامبيا وغينيا بيساو ومالي والنيجر وموريطانيا والسنغال وتشاد، وهي دول تنتمي إلى إفريقيا الغربية والوسطى وتنطوي ضمن اللجنة الدولية المشتركة لمقاومة الجفاف في الساحل[*].

الشكل (1): الخريطة الجغراسياسية لبلدان الساحل الأفريقي[6].

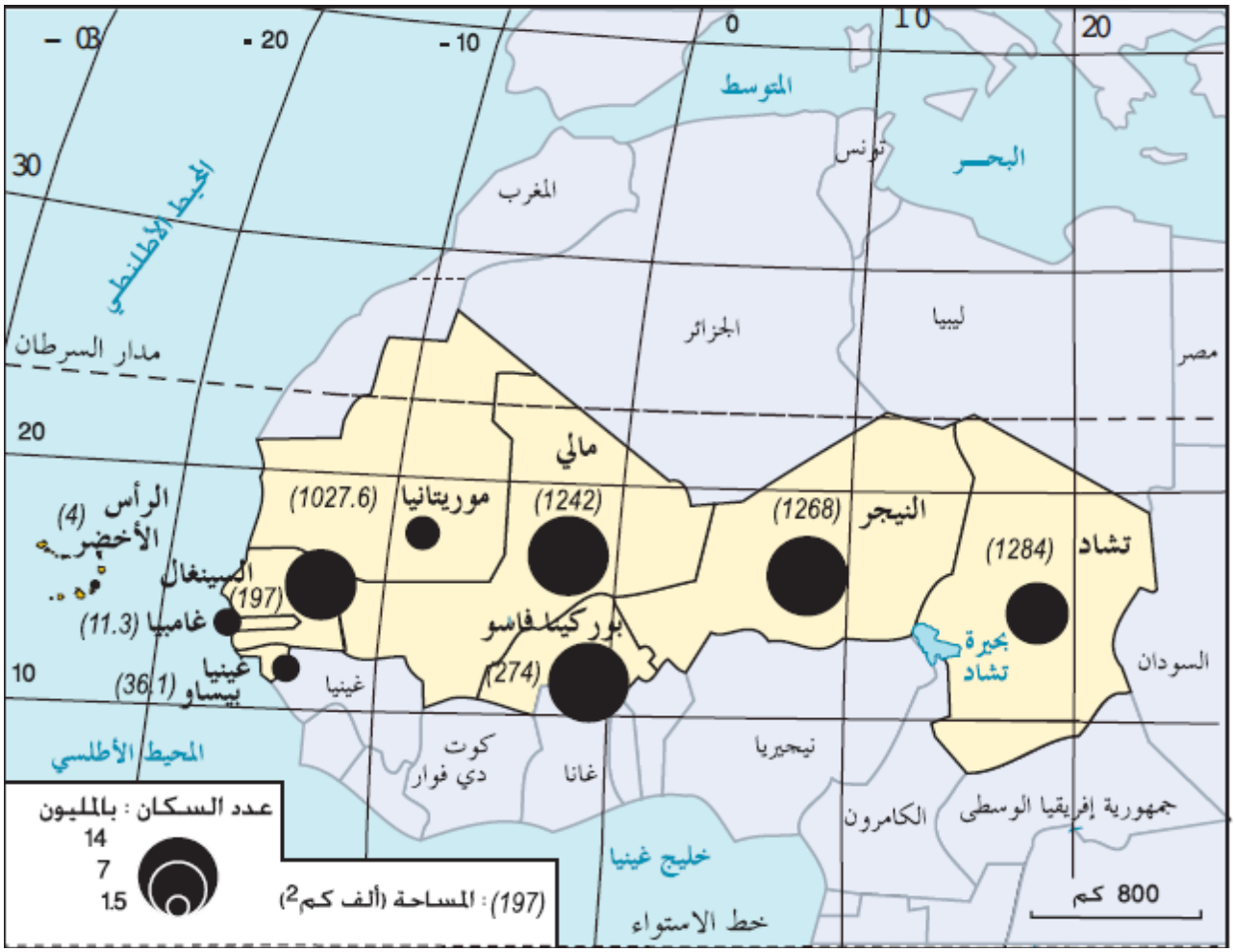

6- الإطار النظري:

أ- منظور الأمن الإنساني (Human Security):

يركز منظور الأمن الإنساني على مفهوم أمن الإنسان الفرد وليس على الدولة، ويرى هذا المنظور أن أي سياسة يجب أن يكون الهدف الأساسي منها هو تحقيق أمن الفرد بجانب أمن الدولة، إذ قد تكون الدولة آمنة في حين يفتقر بعض من مواطنيها إلى الأمن لظروف عدة بسبب الاختلال في توزيع الثروة أو بروز الاثنية في المجتمعات ذات الأعراق المتعددة أو لظروف طبيعية ومناخية تشكل لهم تحدياً دائما كالزلازل والبراكين والفيضانات أو الصراعات والنزاعات الانفصالية ما يتطلب توفير الأمن وتدخل جهات إقليمية أو دولية[7].

وقد حدد تقرير التنمية البشرية لعام 1999 سبع تحديات أساسية تهدد الأمن الإنساني في عصر العولمة وهي: عدم الاستقرار المالي وغياب الأمن الوظيفي المتمثل بعدم استقرار الدخل، وغياب الأمن الصحي وبخاصة مع انتشار الأوبئة الفتاكة وغياب الأمن الثقافي بانعدام التكافؤ بين نشر الثقافات وسيادة الثقافة الغالبة وغياب الأمن الشخصي بانتشار الجريمة المنظمة والمخدرات ووسائل الاحتيال المبتكرة من الغش والتزوير وغياب الأمن البيئي بانتشار التلوث، والانحباس الحراري وتغيير معالم البنية الطبيعية إضافة إلى غياب الأمن السياسي والمجتمعي من خلال سهولة انتقال الأسلحة، ووسائل الدمار والعنف والتطرف والقتل الجماعي الذي يصل إلى حد الإبادة[8].

تتبنى هذه الدراسة تعريف "أمارتيا سن"[**] Amartya Sen للأمن الإنساني الذي ورد في التقرير النهائي لمجلس الأمن الإنساني لسنة 2003:

"الأمن الإنساني يعني الحد من أوجه انعدام الأمن التي تبتلى بها حياة البشر، والتخلص منها إن أمكن، وهو ما يتعارض مع فكرة أمن الدولة التي تركز أساساً على صون سلامة الدولة وقوتها، ومن ثم فأمن الدولة يرتبط ارتباطاً غير مباشر بأمن البشر الذين يعيشون في الدولة"[9].

ب-نظرية الاستطاعة(Capability Theory):

يعد "أمارتيا سن" من أهم المنتقدين للنظريات النيوكلاسيكية للتنمية القائمة على مفهوم الرفاه الاجتماعي المعتمد على المنفعة التي تترتب عن استهلاك السلع والخدمات، وقد أعطى "سن" بديلا فلسفيا مقنعا فيما يعرف بنظرية الاستطاعة، إذ عرَّف في كتابه "التنمية صنو الحرية" Development As Freedom، التنمية على أنها توسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها البشر، وأن التنمية والحرية هما فرعان من أصل واحد، ومن هنا فقد حاول "سن" أن يبنى نظريته الجديدة في التنمية على الرفاه الاجتماعي المعتمد على مفهوم الحرية البشرية الذي يتجاوز النظريات الضيقة للتنمية. ويعترف "سن" في كتابه بأن العناصر المعتمدة على منفعة استهلاك السلع والخدمات مثل زيادة متوسط دخل الفرد، والتصنيع، والتقدم التقني، والتحديث الاجتماعي هي عناصر مهمة لتوسيع حريات البشر، إلا أن الحريات تعتمد أيضا على عناصر أخرى، كالترتيبات الاجتماعية لتوفير خدمات الصحة والتعليم، والحقوق السياسية والمدنية، التي تهيئ الفرص وتوسع الخيارات الفردية للمشاركة في القضايا العامة، ومساءلة

الحكام. ووفقا لذلك فإن تحقيق التنمية يتطلب القضاء على كافة مصادر عدم الحرية، كالفقر والجوع، وانعدام الفرص الاقتصادية، والبطالة، والفساد، والحرمان والإقصاء الاجتماعي، وكافة مظاهر القمع الذي تطبقه الدول[10].

يبني "سن" نظريته على مفهوم الحرية، وهو مفهوم فلسفي معقد يصعب تحديده، وبالرغم من ذلك فقد حاول أن يحدد المكونات الإنشائية للحرية حتى يمكن قياس درجات التنمية من جهة، ويتجاوز الانتقادات التي ترى بأن نظريته يغلب عليها الطابع الفلسفي أكثر من الاقتصادي، ووفقا لذلك فقد حدد "سن" خمسة مكونات هي: الحريات السياسية، والتسهيلات الاقتصادية، والفرص الاجتماعية، وضمانات الشفافية، والأمان الوقائي. وتتكامل هذه المكونات فيما بينها لتعضيد بعضها بعضاً[11]. كما يحوي كل مكون من هذه المكونات مجموعة من المؤشرات القابلة للقياس وفقا لمفهوم الاستطاعة بدلا من مفهوم الدخل، ويمكن بذلك قياس تحقيق التنمية وفقا لثلاثية الاستطاعة: استطاعة تحقيق مستوى المعيشة، واستطاعة الحياة الصحية، واستطاعة المعرفة[12].

ستتبنى هذه الدراسة نظرية الاستطاعة التي قدمها "سن" والتي تقضي بأن الفقر بأبعاده المختلفة من أهم المصادر التي تقوض الحريات الحقيقية للبشر، وسيوفي ذلك إلى فهم عميق لمصادر الفقر في دول الساحل، كما أنه سيمثل خطا واضحا لتحديد مظاهر الفقر في المنطقة وتغير طبيعته ومفاهيمه وخصائصه.

المبحث الأول

المصادر الداخلية للفقر في دول الساحل

تداخلت العديد من الأسباب في نشأة وتوسع ظاهرة الفقر في دول الساحل وتغير أشكالها، وبالرغم من تشابه أسباب الفقر في أنحاء العالم عامة، والدول المتخلفة على وجه الخصوص، إلا أنه يجب دراسة الأسباب الحقيقية في كل دولة أو إقليم على حدةٍ، إذ إن حالة الفقر المدقع التي يعيشها سكان المنطقة لا تعتبر دليلا على عدم وجود العوامل والقوى الكامنة المؤدية إلى التقدم والقضاء على الفقر، مثل الإمكانات الطبيعية والمادية والبشرية، وإنما هناك مجموعة من المصادر الداخلية هي التي أدت إلى افتقار هذه الدول للطرق والأساليب والوسائل التي بواسطتها يمكن لهذه العوامل وتلك القوى أن تصبح قادرة على مكافحة الفقر وتحقيق التنمية.

المطلب الأول: المصادر التاريخية للفقر في دول الساحل

تستدعي دراسة أي ظاهرة الإلمام بالسياق التاريخي الذي نشأت فيه، خصوصا إذا كانت هذه الظاهرة تتعدد في أشكالها وتختلف في آثارها، ويتداخل في تكوينها عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية مثل ظاهرة الفقر، وستتناول الدراسة في هذا الإطار الموروث التاريخي الاستعماري وما قبله، وتأثيره على التقسيمات الجغرافية وطبيعة الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في دول الساحل، وما انجر عنه بعد الاستقلال من حروب وصراعات بين دول المنطقة، بل حتى داخل الدولة الواحدة، التي كانت ولا تزال من الأسباب الرئيسية لتوسع ظاهرة الفقر.

الفرع الأول: مصادر الفقر في حضارات ما قبل الاستعمار

أثبتت الدراسات التاريخية والانثروبولوجية قيام حضارات متعددة في منطقة الساحل الأفريقي قبل بداية الفترة الاستعمارية الأوروبية، فقد ظهرت نظم ووحدات سياسية واقتصادية واجتماعية مختلفة، عرفت نوعا من الاستقرار، والتي انهار بعضها نتيجة الغزو الأوروبي، واستمر البعض الآخر بعد تكيفه مع الأوضاع الجديدة، ونذكر منها إمبراطورية غانا الوثنية، ومملكة مالي الإسلامية، ومملكة سنغاي، ومملكة الهوسا، ومملكة البينين...الخ[13].

يذهب بعض الباحثين الأفارقة أمثال "الشيخ عنتا ديوب" Cheikh Anta Diop صاحب كتاب: أفريقيا السوداء في مرحلة ما قبل الاستعمار، و"جوزيف كي زيربو" Joseph Ki-Zerbo صاحب كتاب: تاريخ أفريقيا السوداء، و"إبراهيما بابا كاكِ" Ibrahima Baba Kaké صاحب كتاب: تفسخ الإمبراطوريات الكبرى، إلى القول بضرورة عدم إهمال كل ما ينتمي إلى مرحلة ما قبل الاستعمار، بل يرون أن أسباب تدهور الأوضاع الأفريقية اليوم، وما تعانيه من فقر وجوع ، وتخلف لا يرجع إلى مخلفات الحقبة الاستعمارية فقط، مستدلين في ذلك بأن تلك الظواهر كانت موجودة قبل قدوم الأوروبيين إلى أفريقيا، وأن المجتمعات الأفريقية عرفت ظواهر الفقر والصراع الطبقي بين فئات المجتمع في عهد المماليك، إذ إن عائلات النبلاء الكبرى آنذاك وعائلات رجال الدين والمقاتلين هم الذين كانوا يسيطرون على الإنتاج الفلاحي ، والحيواني وعلى فضل القيمة لهذا الإنتاج[14].

ويرى البعض الآخر أن بداية ظهور مظاهر الصراع الطبقي والإفقار بدأت مع وصول الموجات الاستعمارية الأولى للبرتغاليين إلى المنطقة، والذي تزامن مع بداية ضعف بعض الممالك الكبرى، وقد عمل هؤلاء منذ وصولهم على إذكاء النعرات القبلية والعائلية، فأقاموا علاقات جيدة مع التجار الذين يحسنون القراءة والكتابة ليستغلوهم كوسطاء بينهم وبين الملوك المسيطرين على التجارة في المنطقة، وكان حجم دخولهم والعائدات الجمركية والأرباح يشكل عاملا مهما في تحديد علاقاتهم مع أتباعهم من الشيوخ والرعايا، فالتجارة ككل وخاصة تجارة الرقيق كانت خاضعة للأفريقيين بتوكيل من الأوروبيين[15].

الفرع الثاني: الاستراتيجية الاستعمارية وسياسات الإفقار

عُرفت أفريقيا منذ القدم، بأنها أرض الخيرات والثروات الطبيعية والبشرية، وتُعتبر منطقة الساحل من أهم المناطق في أفريقيا، لأن أراضيها تقع في حزام ملائم للزراعة وتربية الحيوانات، كما أنها تتمتع بمصادر وفيرة للمياه، لغزارة الأمطار فيها، ووجود نهري النيجر والسنغال هناك، بالإضافة إلى خصوبة التربة، ووجود المعادن الثمينة خاصة الذهب التي اشتهرت المنطقة بتجارته[16].

وقد أثارت المنطقة بخيراتها المختلفة الأطماع الأوروبية، الذين قدموا أساسا لأهداف اقتصادية أهمها تجارة الذهب، وفيما بعد تجارة الرقيق، فكان من أهم ممارسات هذا الاستعمار أن همش الفرد الأفريقي وأدخله في حلقة من الفقر لم يعشها من قبل، فقد كان الفرد الأفريقي يعيش بنوع من اليسر والسلاسة، لأن وسائل كسب الرزق كانت ميسورة والموارد الغذائية تنمو بوفرة وتلقائية، رغم فترات

القحط التي عاشها سكان المنطقة بحكم الطبيعة الجغرافية للمناطق الاستوائية فيقول "هوبكنز" :Hopkins

" ... فالتماسك القائم على القيم المشتركة حلت محله وحدة اصطناعية تدعمها قوة غاشمة واستغلال خال من الرحمة أوقع الأهالي في درك من الفقر لم يعرفوه في ماضيهم"[17].

بدأت الظاهرة الاستعمارية في الساحل بداية من القرن الخامس عشر ميلادي فقد مرت السفن البرتغالية برأس بوجادور في موريطانيا عام 1434، ومع اكتشاف الأمريكيتين زادت الحاجة إلى الرقيق، وظهرت العديد من الشركات البحرية، كشركة البحر الإنجليزية، وشركة غينيا الفرنسية التي عملت في ميدان نقل الرقيق من أفريقيا إلى العالم الجديد. وقد بلغ حجم تجارة الرقيق خلال النصف الثاني من القرن السادس عشر قرابة 13000 عبدا في السنة يتم شحنهم إلى العالم الجديد، وارتفع الرقم إلى 27000 خلال القرن السابع عشر ثم أصبح 70000[***] خلال القرن الثامن عشر[18].

بعد قرارات مؤتمر فيينا 1815 الذي منع منعا باتا تجارة الرقيق، لم تتغير علاقات الاستغلال بين القوى الاستعمارية ودول الساحل، والتي كانت تقوم على السيطرة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، بل تغيرت أنماط هذا الاستغلال في حد ذاته، حيث أصبحت القوى الأوروبية تمارس الاستغلال بواسطة طبقة جديدة من الأفريقيين تربت بين أحضان المصالح الاستعمارية، فلم تعد دول الساحل مجرد مستعمرات تمول الثورة الصناعية الأوروبية فحسب، وإنما أصبحت عبارة عن مقاطعات خاضعة للحكم الأوروبي، وقد نتج عن هذا التطور تحول في شخصية المجتمع الأفريقي التي أصبحت مثل شخصية المجتمع الأوروبي، فقد أصدرت فرنسا مجموعة من القوانين الخاصة بالمستعمرات الفرنسية التجارية والتي من خلالها يمكن للسكان الأفارقة أن يكونوا مواطنين فرنسيين، وهو ما حدث في السنغال حيث أصبح الناس يفكرون ويتصرفون بالأسلوب الفرنسي، ومع ذلك لم يصيروا مواطنين فرنسيين، بل كانوا يعاملون كرعايا فرنسيين عليهم ما على الفرنسيين من واجبات، إلا أن هناك اختلافاً في مجموعة الحقوق مثل التعليم والتجارة والزواج وغيرها[19].

انتهجت القوى الاستعمارية مجموعة من السياسات والممارسات، كان الهدف منها أساسا نهب الثروات الطبيعية والبشرية التي تزخر بها القارة الأفريقية، وقد جُسِّد هذا الطرح من خلال مؤتمر برلين (1884-1885)، والذي قسمت بِموجَبه أفريقيا إلى عدة مناطق نفوذ، بعد تصارع القوى الأوروبية عليها، إذ تم تقسيم منطقة الساحل إلى ثلاث مناطق رئيسية بين فرنسا وانجلترا والبرتغال، ويتشكل النفوذ الفرنكفوني من دول السنغال، وتشاد والنيجر، وبوركينافاسو وموريطانيا ومالي، أما النفوذ الإنجلفوني فيضم دولة غامبيا فقط، في حين يضم النفوذ اللزفوني -أي الدول الخاضعة إلى الاستعمار البرتغالي- دولتي غينيا بيساو ، والرأس الأخضر. وقد تم تقسيم المنطقة بين القوى الاستعمارية دون مراعاة لحقوق الشعوب أو الممتلكات أو الهويات والإثنيات أو التقاليد والأعراف في المنطقة، مما ساهم لاحقا- عشية الاستقلال- في تخبط دول الساحل في مشاكل مثل مسألة الحدود وتوزيع الثروة والوصول إلى السلطة، وقد زادت هذه المسائل في اتساع ظاهرة الفقر في المنطقة بشكل مباشر أو غير مباشر[20].

ولتسهيل النهب المنظم للثروات أقام الاستعمار الأوروبي عديد المشاريع في دول الساحل، كمد السكك الحديدية والجسور، والطرق وبناء المصانع وغيرها، إلا أن هذه المشاريع كانت تصب لصالح القوى الاستعمارية، وتيسير استنزاف خيرات المنطقة، ومن هنا فإن الزعم الأوروبي الذي يقول بأن أوروبا قدّمت لأفريقيا أكثر بكثير مما أخذت منها بعيد عن الصحة، بل إن هذا الزعم باطل بحجة أنه يضع مبررات للاستعمار، والواقع أن الحالة التي تعيشها أفريقيا اليوم من تخلف ومرض وفقر وجوع، إنما يمثل انعكاسا لواقع الأوضاع عشية الاستقلال، وميراثا ثقيلا تركته أوروبا للحكومات الأفريقية حديثة العهد آنذاك، ولا تزال آثار ذلك الميراث الاستعماري واضحة لغاية هذه اللحظة[21].

لقد عمل الاستعمار الأوروبي في الساحل الأفريقي بالإضافة إلى استغلال ثروات المنطقة، على تفكيك الشخصية الوطنية الأفريقية، والسيطرة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، كما قام بترسيم الحدود الجغرافية وعمل على إذكاء الصراعات الدينية والقبلية والعرقية، كل هذه العوامل أدت إلى توسع وتفشي ظاهرة الفقر في دول الساحل.

المطلب الثاني: المصادر السياسية للفقر في دول الساحل

لا يوجد الكثير من النظريات السياسية المفسرة لظاهرة الفقر، باعتبارها ظاهرة اجتماعية واقتصادية بالأساس، ولعل هذا من أهم أسباب عدم نجاح سبل مكافحة الفقر في الدول المتخلفة على وجه الخصوص، لارتباط العوامل السياسية بكل نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية، في ظل مفاهيم الدولة الكوربوراتية، فنمط القيادة والنخب ومميزاتهما في دول الساحل يؤثران بشكل، أو بآخر على القرارات والسياسات الاقتصادية والاجتماعية المتخذة في كل لحظة تاريخية، وينعكس ذلك على الأداء الحكومي والسياسات العامة، كما أن نمط التحولات السياسية في دول الساحل يفضي إلى تحديد شكل التحالفات الاجتماعية والاقتصادية، وآلية الخلافة السياسية في هذه البلدان.

الفرع الأول: نمط القيادة، البرجوازية وتكريس مظاهر الفقر والتخلف

اتسمت شخصية الزعماء والقادة في الساحل الأفريقي بالديكتاتورية والتزمت والمزاجية، حيث عمل هؤلاء منذ تقلدهم الحكم على تجميع وتركيز كل السلطات بأيديهم، والانفراد باتخاذ القرارات حتى في قضايا تهم المجتمع مثل الفقر، والذي لا يمكن مكافحته دون مشاركة الفقراء أنفسهم في تحديد أسبابه وسبل معالجته، فلا أحد يعرف الفقر أكثر من الفقراء، ولم يكتفِ هؤلاء القادة بعدم إشراك الشعوب في وضع خطط تنموية وفق متطلباتهم، بل عملوا على تجنيد الأطفال، وإثارة الحروب الأهلية وإفقار السكان واستخدموا نفوذهم لنهب ثروات بلدانهم. كما أن شخصية القادة الأفارقة تتسم بالاضطراب في تحديد ولائها، بالرغم من أنهم يعيشون في أفريقيا وينعمون بخيراتها وينهبون أفضل مواردها، لكن يظل ولاؤهم مشدودا إلى أقطار بعيدة خارج أفريقيا ذاتها، أو يظل مزدوجا يميل إلى دولهم تارة، ويجنح إلى أقطار أخرى وثقافات خارج حدودها تارة أخرى[22].

لقد ساعد توسع الدولة ومركزيتها غداة الاستقلال، النخب الحاكمة في الساحل الأفريقي من عدة نواح، فقد شكلا فرصة للسيطرة السياسية من ناحية، وتحقيق ثراء فاحش من ناحية أخرى، وسط

فقر هائل ومتزايد، ومن هنا صارت سلطة الدولة أداة للتراكم المادي من جهة، ومبررا لانتزاع الموارد من العامة من جهة أخرى، وقد أكدت مفاهيم السلطة على الإذعان، أي منع النقد البناء والمشاركة الفاعلة في السياسات المركزية، كما أن القادة السياسيين في الساحل ظلوا يتعاطون مع المسائل الكمية المتعلقة بالمجال الاقتصادي، دون النظر للمشكلات المعيارية لتوزيع السلطة أو النتائج الاجتماعية للسياسة العامة والتي كانت آثارها كارثية على الطبقات الفقيرة والمعدومة[23].

لقد نشأت البرجوازية الأفريقية في أحضان الاستعمار، وقد استعان بها لفرض وجوده وضمان استمرار سيطرته، لذا فقد ولدت هذه البرجوازية عاجزة ضعيفة، بسبب أن الرأسمالية قد وصلت إلى أفريقيا كنظام مؤسس مسبقا طبيعته الأساسية أن يكون تابعا، إذ يقول الرئيس الغاني السابق "كوامينكروما" Kwame Nkrumah:

"إن السلطة الاستعمارية قد ثبطت كل محاولة لقيام مشاريع خاصة... فالصناعات المنجمية والمشاريع الصناعية والبنوك وتجارة الجملة، والاستثمارات الزراعية الكبرى كانت كلها بأيدي الأجانب... إن البرجوازية الأفريقية بصورة عامة هي طبقة وسيطة..."[24].

لقد أدى عجز وضعف البرجوازية الأفريقية أثناء الفترة الاستعمارية إلى إنتاج برجوازية طفيلية وبيروقراطية عشية الاستقلال، سيطرت ولا تزال تسيطر على قيادة وحكومات هذه الدول، في مظهر من مظاهر الاستعمار الجديد، وقد استفادت هذه الطبقة من مكانتها لتحسين أوضاعها المالية، ونهب المجتمع واستخراج موارده بشكل منظم بمساعدة أطراف خارجية، وعلى صعيد الواقع الاجتماعي، فإن الجماهير تتعرض لإفقار متزايد، وتبدو حدة الصراع الطبقي على أشدها كظاهرة خطيرة[25].

الفرع الثاني: العجز الحكومي في مكافحة الفقر

تعاني الحكومات في دول الساحل من مشاكل هيكلية ووظيفية، جعلتها غير قادرة على انتهاج سياسات متوازنة تحد من توسع ظاهرة الفقر في المنطقة، إذ غالبا ما تكون التشكيلات الحكومية خاضعة لمنطق الولاءات، والانتماءات العرقية والجهوية، وغالبا ما يكون أعضاؤها من الحزب الحاكم بحيث لا يسمح لأي أحزاب أخرى معارضة، أو تنظيمات المجتمع المدني بالمشاركة في صياغة السياسات الحكومية، كما اتسمت هذه المرحلة أيضا باضطراب الحكومات ووقوعها في جدلية التنمية أم الديمقراطية، وقد اختار أغلبها تحقيق التنمية على حساب الديمقراطية، إلا أنها خسرت الرهانين معا، وبالرغم من تزايد درجة الانفتاح السياسي في فترة التحولات السياسية في أفريقيا وانتهاج التعددية الحزبية، إلا أن الحكومات والأحزاب على حد سواء، بقيت حبيسة مشاكل التسلط والبيروقراطية، إضافة إلى تفشي الفساد في القطاعات الحكومية، وغياب الشفافية وعدم المساءلة، سواء أحاكمة كانت الأحزاب أم معارضة، وقد أدت هذه المشاكل إلى فشل السياسات الحكومية على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي، الذي انعكس سلبا على مستويات الفقر والبطالة والأمراض والحريات الفردية، ويتضح فشل هذه السياسات من خلال ثلاث نقاط رئيسة هي: عدم تحقيق مستويات النمو الاقتصادي المطلوب للحد

من ظاهرة الفقر، وعدم فعالية المساعدات الحكومية، وتدني مستويات التنمية البشرية وعدم احترام حقوق الإنسان[26].

لقد أدى استشراء الفساد في القطاعات الحكومية في دول الساحل إلى انخفاض القدرة الحكومية من جهة، حيث إن الفساد السياسي والإداري ، والمالي في حكومات دول الساحل أثر سلبا على نسب النمو الاقتصادي، ونوعية الخدمات، والبنى التحتية الحكومية في دول المنطقة، ومن جهة ثانية خلق الفساد أجواء من عدم الثقة والإحساس بالظلم وتقويض الشرعية السياسية للدولة، ويتضح ذلك من خلال عدم استقرار وهشاشة المؤسسات السياسية في دول المنطقة، وضعف المشاركة الشعبية في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث نتج عن سوء استعمال المال في السياسة عدم الثقة في المجالس السياسية وفي النشاطات التي يقومون بها[27].

الفرع الثالث: الانقلابات العسكرية وغياب الديمقراطية عوامل مساعدة لتنامي الفقر

تتميز دول الساحل باتساع ظاهرة الانقلابات العسكرية والنزاعات المسلحة الداخلية وعدم الاستقرار السياسي والحروب بين الدول حول مسائل عدة أهمها الحدود، فقد تعرضت كل دول الساحل إلى انقلاب عسكري واحد ناجح على الأقل، ماعدا جمهورية السنغال ، والرأس الأخضر اللتين لم تتعرضا لأي انقلاب عسكري ناجح إلى غاية كتابة هذه السطور.[28] وتعاني دول مثل مالي والنيجر وتشاد من حركات تمرد من طرف قبائل الطوارق، وقد ازدادت خطورة هذه الحركات التمردية مع اتصال هذه القبائل بالجماعات الإرهابية المنحدرة من شمال أفريقيا من جهة، وعصابات التهريب والمخدرات التي تنشط في المنطقة من جهة ثانية، كما تستغل هذه الجماعات حالة الفقر المدقع التي يعيشها شباب المنطقة لإقناعهم بالانضمام إليها.

الجدول (1): عدد الانقلابات العسكرية في دول الساحل منذ الاستقلال[29]

الشكل(2): دوافع الانضمام إلى داعش[****] في شمال أفريقيا[30]

الدولة	سنة الاستقلال	سنة الانقلاب العسكري
بوركينافاسو	1960	1966، 1974، 1980، 1982، 1983، 1987
الرأس الأخضر	1975	---
غامبيا	1965	1994
غينيا بيساو	1974	1980، 2003، 2012
مالي	1960	1968، 1991، 2012
النيجر	1960	1974، 1996، 1999، 2010
السنغال	1960	---
موريطانيا	1960	1978، 1980، 2005، 2008
تشاد	1960	1975

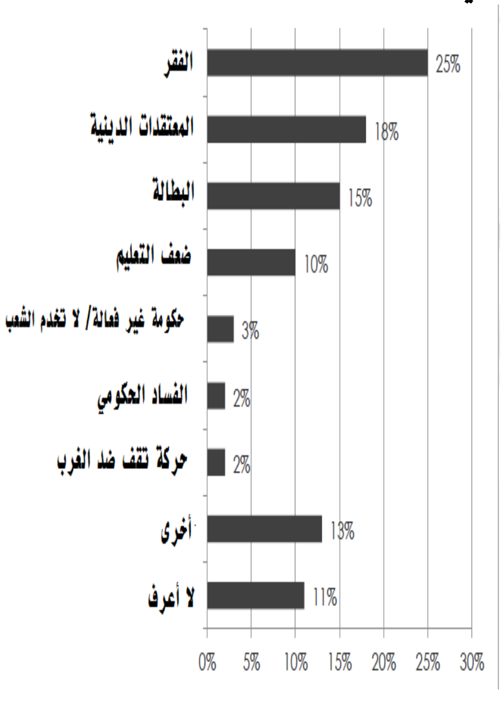

إن غياب الثقافة السياسية وضعف الوعي السياسي لدى أغلب سكان دول الساحل أدى إلى تعارض التحول الديمقراطي مع الاستقرار السياسي، والاجتماعي في مجتمعات تعاني أشد درجات الفقر، كما أن الفقراء والمجموعات ذات الدخل المحدود تكون عادة أضعف من أن تنظم نفسها، وتضغط باتجاه مصالحها في المجتمع والحكومة في دول توزع فيها القوة السياسية بصورة غير متكافئة، تحاكي في أغلب الأحيان توزع القوة الاقتصادية، وقد نتج عن ذلك أشكال سلبية للديمقراطية والمشاركة الشعبية، فبدلا من أن تؤدي إلى زيادة قدرة الناس في السيطرة على مجريات حياتهم وتحسينها، فقد أدت على العكس تماما إلى نقصان تلك القدرة، وبالتالي إلى زيادة حرمانهم وتهميشهم، فالمشاركة تتطلب حدا مقبولا من القدرات، ومن النفوذ والسيطرة، التي لم يمكن منها السكان الفقراء في الساحل، فإنها تتطلب أيضا مزيدا من التمكين سياسيا واقتصاديا واجتماعيا على المستويين المحلي والمركزي.

تعتبر ظاهرة التأييد الشعبي للانقلابات العسكرية في الساحل من أهم المظاهر السلبية للديمقراطية، باعتبار أن ذلك النمط الانقلابي في التحول السياسي، ربما يمثل الخيار الأمثل لتجنب مخاطر الحروب الأهلية أو التدخل الأجنبي، وهو ما يعرض موارد المجتمع وطاقاته للهدر والتبديد، ففي ظل حالات الاستبداد والتسلط السياسي، وإغلاق كافة السبل أمام قوى المعارضة للتغيير السلمي والإصلاح الديمقراطي، يُنظر للمؤسسة العسكرية بحسبانها المؤسسة الوطنية التي تمتلك قوة مادية حقيقية للتغيير.[31] ولا أدل على ذلك، التأييد الشعبي المنقطع النظير لانقلاب النيجر سنة 2010، بالرغم من أن الشعب كان مؤيدا للرئيس "مامادوتاندجا" MamadouTandja، قبل حدوث الانقلاب. كما أن السلوك الانتخابي لشعوب دول المنطقة خاضع في الغالب لمفاهيم عرقية واقتصادية واستراتيجية، عوضا عن المعنى الصحيح له، والذي يقوم على مدى كفاءة القادة السياسيين، ومدى تنظيم وطموح برامج الأحزاب السياسية المختلفة، ومدى تلبيتهما لحاجات شعوب المنطقة.

المطلب الثالث: المصادر الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للفقر في دول الساحل

لقد فسرت العديد من المداخل النظرية مشكلة الفقر على أسس اقتصادية واجتماعية وثقافية وكان آخرها الأطروحات البيئية، على غرار نظريات الرفاه والنظرية البنائية الوظيفية ومنظور ثقافة الفرد وأطروحات التنمية المستدامة على الترتيب، وتحاول النظريات السابقة إعطاء تفسيرات سببية مباشرة وغير مباشرة، من خلال وصف واستكشاف مجموعة المتغيرات التفسيرية لتفشي ظاهرة الفقر في المجتمعات المختلفة، وسيظهر ذلك من خلال تبيين ملامح الأبنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لدول الساحل، وأثر السياسات والبرامج المحلية والوطنية على استشراء الفقر في هذه البلدان.

الفرع الأول: البنى والسياسات الاقتصادية بواعث الحلقة المفرغة للفقر

تتميز البنى الاقتصادية لدول الساحل عموما بسيادة النشاط الاستخراجي، أو الإنتاج الأولي الذي يعتمد أساسا على الحرف التقليدية كالزراعة والرعي والصيد، وبشكل أقل الخدمات والصناعة، وهذه الأخيرة أغلبها استخراجية، أما عن الصناعة التحويلية فمعظمها صناعة استهلاكية، كالصناعات

الغذائية والمنسوجات. ويصنف هذا النوع من الاقتصاد من الاقتصادات النامية أو المتخلفة في معظمها، سواء من معيار الدخل القومي أو معيار توزيع العاملين على القطاعات المختلفة أو معيار نصيب الفرد من الاستهلاك (الرعاية الصحية، نسبة الأطباء، التعليم...)، ويعتمد هذا الاقتصاد أيضا على التصدير بدرجة أولى وأغلب هذه الصادرات هي مواد خام ومواد غذائية[32]. كما تتميز طبيعة البناء الاقتصادي في الساحل بوجود ثنائي اقتصادي متناقض، الأول يسمى الاقتصاد المعيشي، والثاني يطلق عليه الاقتصاد النقدي أو التبادلي، أما الأول فهو ما يعيش عليه أغلب السكان كالزراعة والرعي والصيد، فهو إنتاج غذائي لحاجة السكان، والثاني هو الذي يعتمد على رؤوس الأموال والخبرة، ويظهر في قطاع إنتاج الغلال التجارية كالبن والقطن والشاي والمعادن المختلفة، فهو إنتاج موجه للتصدير. كما تمثل الأسرة المعيشية[*****] الوحدة الاقتصادية الأكثر أهمية في جميع مجتمعات دول الساحل، ومنه فإن الاقتصاد المعيشي يستوعب أغلب الأسر المعيشية، أو بشكل آخر، فإن أغلب الأيادي العاملة والأرض المستغلة تتوجه إلى هذا النوع الاقتصادي السائد في دول المنطقة.

لقد أدت الازدواجية الاقتصادية –اقتصاد معيشي واقتصاد تبادلي- التي يقوم عليها البناء الاقتصادي، والتي وضعها الاستعمار، وحافظ عليها حكام دول المنطقة إلى ضعف نسب النمو الاقتصادي، بسبب اعتماد اقتصادات هذه الدول على تصدير المواد الخام بدرجة أولى، وخاصة في إنتاج المحاصيل الزراعية مثل القطن ، والكاكاو ، وغيرها، وقد أدى هذا إلى إرهاق التربة، إذ إن المحاصيل في دول الساحل قبل الفترة الاستعمارية كانت تزرع بالتفاوت وبالتناوب، إلا أن ذلك تغير بعد الاستقلال بحجة تحقيق التنمية بأسرع وقت ممكن ولمواجهة الانفجار السكاني في دول الساحل[33]. وقد أدى التركيز الضيق على زيادة إنتاج الغذاء في دول الساحل إلى ازدياد أعداد الجوعى، فالندرة إذن لم تكن بسبب ضعف الإنتاج فقط، وإنما بربط التقدم الزراعي وقياسه بمقدار خدمته للنمو في بقية قطاعات الاقتصاد، عوضا عن ربطه برفاهية الأغلبية الريفية في دول الساحل[34].

لا تعبر دول الساحل عن كتلة منسجمة من حيث البنى الاقتصادية، فهناك اختلاف واضح من حيث المساحة والموقع والواجهة البحرية والثروات الباطنية، كما أن الاختلاف واضح جدا في القدرات البشرية والتعداد السكاني (أنظر الشكل 1)، وتتضح كل تلك الفوارق الاقتصادية والبشرية، من خلال نسب نمو الناتج المحلي الإجمالي التي تحققه كل دولة من دول الساحل. وتعتمد نسب النمو الاقتصادي في دول الساحل أيضا على المداخيل التي تدرها الثروات المعدنية والطاقوية مثل النفط واليورانيوم والذهب، إذ ينتشر الفوسفات في السنغال، والبوكيست والمنغنيز في غينيا بيساو، واليورانيوم والذهب في مالي والنيجر. ويذهب بعض الدارسين إلى أن هناك علاقة سلبية بين توفر المصادر الطبيعية وزيادة نسب الفقر، فاكتشاف النفط في أفريقيا، مع وجود بعض الاستثناءات، أدى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، والذي أدى بدوره إلى نسب عالية من الفقر، بسبب غياب البيئة الديمقراطية، وعدم توجيه مداخيل الثروات في تحسين أحوال الناس وتخفيض الفقر[35].

إن انتعاش نسب النمو الاقتصادي لدول الساحل والذي يرجع أساسا لاعتمادها على ارتفاع أسعار النفط والثروات الطاقوية والمعدنية عموما، جعل اقتصادياتها في خطر دائم بسبب تذبذب أسعار هذه الثروات التي تعتمد عليها دول الساحل، فأسعار هذه المواد خاضعة للأسواق الدولية، وهذا ما حدث في سنوات الثمانينات عندما تراجعت أسعار المواد الأولية، واضطرت دول المنطقة إلى إعادة تصحيح بناها الاقتصادية وفق شروط صندوق النقد الدولي، وقد أدت إعادة الهيكلة الاقتصادية إلى عواقب وخيمة على الجوانب الاجتماعية خاصة، فازدادت نسب الفقر وارتفعت الجريمة والإرهاب والأمراض.

كما تعد الاختلالات الهيكلية الحاصلة في البناء الاقتصادي لدول الساحل من أهم الأسباب التي أدت إلى زيادة معدلات التضخم، الذي ولد ارتفاعا في الأسعار، وانخفاض القدرة الشرائية لسكان المنطقة، تلك القوى التضخمية المرتفعة أثرت سلبا على نسب النمو الاقتصادي، والذي تعتمد دول الساحل على زيادة نسبه كوسيلة لتخفيض نسب الفقر.

الجدول (2): النسب المئوية للفقر في دول الساحل ما عدا الرأس الأخضر[36]

الدولة /سنة المسح (2005-2015)	سكان يعيشون فقر متعدد الأبعاد	سكان معرضون للفقر متعدد الأبعاد	سكان يعيشون في الفقر المدقع	حصة أبعاد الحرمان من الفقر العام			السكان الذين يعيشون دون خط الفقر (2004-2015)	
				التعليم	الصحة	مستوى المعيشة	1.90 دولار في اليوم	خط الفقر الوطني
بوركينافاسو 2010	82.8	7.6	63.8	39	22.5	38.5	43.7	40.1
تشاد 2010	86.9	8.8	67.6	32.3	22.5	45.2	38.4	46.7
السنغال 2014	51.9	18.1	30.8	43.6	23.1	33.4	38	46.7
غامبيا 2013	57.2	21.3	31.7	32.9	30.9	36.2	---	48.4
غينيا بيساو 2006	80.4	10.5	58.4	30.5	27.9	41.6	67.1	69.3
مالي 2013/2012	78.4	10.8	55.9	37.9	22.4	39.7	49.3	43.6
موريطانيا 2011	55.6	16.8	29.9	34.5	20.3	45.3	5.9	42
النيجر 2012	89.8	5.9	73.5	35.9	24	40	45.7	48.9

الفرع الثاني: البنى الاجتماعية والتعددية الاثنية والثقافية عوامل صراع وتشرذم وفقر

يتميز البناء الاجتماعي والثقافي لدول الساحل بدرجة كبيرة من التعقيد والتداخل التي تصل إلى حد الصراع والتشرذم، إذ يرتبط العامل الاثني بالعامل العرقي من جهة، وبالاختلافات المذهبية والعقائدية والدينية من جهة ثانية، ويرتبط أيضا بالتقسيمات اللغوية السائدة في المنطقة من جهة أخرى. وتتكون البنية الاثنية في منطقة دول الساحل من عدة عرقيات وقبائل، منها قبائل"اليوروبا"Youruba و"الهوسا"Housaو"الفولاني" Fulaniو"الابو" Igbo، والطوارق...الخ. وتختلف أعداد وحجم هذه الاثنيات من دولة إلى أخرى في المنطقة، كما تزداد أو تقل نسبها مع مرور الأزمنة في الدولة الواحدة.

انعكست التعددية الاثنية والدينية واللغوية المكونة للبناء الاجتماعي في الساحل، بصورة أو بأخرى على الوجود السياسي لدولة ما بعد الاستقلال، واتضحت إشكالية الانتماء القبلي أو العرقي ضد الانتماء الوطني، وقد كرست الطبقة الحاكمة في دول الساحل الانتماء القبلي، بتوزيع الثروة على شيوخ وزعماء القبائل وأتباعهم الموالين للنظام، في حين حرمت قبائل أخرى من الريع وهجرت من أراضيها. وقد

أدى هذا الربط بين المنصب السياسي وتحقيق الثروة والمكانة في المجتمع بالقبائل المحرومة إلى تبني وسائل غير سلمية، كالانقلابات والاغتيالات والحروب الأهلية، للحصول على الثروة، في ظل غياب التقاليد والأسس الواضحة التي تحكم عملية الخلافة السياسية، وذلك ما حصل في دول النيجر ومالي التي قامت فيها حروب أهلية أساسا لعدم التوزيع العادل للثروة بين القبائل[37]. كما أدت اللامساواة في توزيع الدخل إلى خلق بيئة مناسبة في هذه القبائل لتزايد الجريمة، وتهريب الأسلحة والمخدرات، وفي حقيقة الأمر حتى لو كان هناك توزيع عادل للثروة، فأغلب سكان دول الساحل لا يحسنون الاستثمار، وليس لهم خبرة في التجارة بسبب تفشي الجهل والأمية بينهم، وبالتالي سيعيش هؤلاء عالة على مجتمعاتهم وعلى دخل بلدانهم في صورة من صور البطالة المقنعة.

تعتبر ظاهرة النمو الديموغرافي المتزايد من بين الظواهر التي أحرجت حكومات دول الساحل، ولطالما عملت هذه الدول بمساعدة المنظمات الدولية ، ومنظمات حقوق الإنسان على تخفيض نسب المواليد وتحديد النسل كاستراتيجيات للحد من الفقر، ويتركز أغلب سكان دول الساحل في الأرياف، التي لا توفر أهم الضروريات للعيش الحسن بسبب صعوبة إيصال متطلبات الحياة إليها، ويتوزع السكان في الأرياف بسبب طبيعة الأنشطة التي يمارسونها كالزراعة والصيد والرعي والحرف، ومن هنا فقد بدأت ظاهرة النزوح الريفي نحو المدن بالاتساع، وذلك لعدة أسباب أهمها صعوبة الاستثمار في الزراعة، وغياب التكنولوجيا والأموال، والكوارث الطبيعية والبيئية، والحروب والنزاعات...الخ، وقد أدى ذلك إلى إحداث خلل في التوازن بينهما لصالح الحضر، ولكن ليس للأفضل، إذ تسبب هذا في تدهور كبير في المراكز الحضرية، وإحداث ضغوط على ميزانيات دول المنطقة من أجل توفير مرافق وخدمات تتناسب مع تزايد حجم المراكز الحضرية. ويبرز الجانب السلبي أيضا في أن المزارعين يتركون أراضيهم وزراعتهم في الريف، فيما يؤثر على حجم وكفاءة الإنتاج الزراعي وربما أيضا ارتفاع تكلفة المنتج الزراعي بسبب قلة اليد العاملة الزراعية، ومنه فالتكدس الحضري يتسبب أيضا في إحداث بطالة، مما يزيد من مشاكل المجتمع الاقتصادية والاجتماعية. ومن ثم فقد يصاحب ذلك عملية حراك وتعبئة سياسيين، نظرا لوجود أعداد كبيرة غير عاملة، ولم يتم استيعابها فتشعر بالغربة السياسية والاجتماعية الداخلية، مما يتسبب في إحداث إخلال بالاستقرار السياسي والاقتصادي الداخلي[38].

اتجهت أغلب الحكومات في دول الساحل إلى تقليص الإنفاق على التعليم والصحة مقابل تعظيم الإنفاق على أولويات أخرى أهمها الإنفاق العسكري. وقد أدى الإنفاق الحكومي المتدني على التعليم - والذي غالبا ما تكون حصة الأغنياء فيه أكبر بكثير من حصص الفقراء-، إلى مغامرة سكان المنطقة في اتجاه أقاليم أفريقية أخرى، أكثر رفاهية، أو قارات أخرى، بسبب حرمانهم من العمل والدخل اليومي، وبالخصوص هجرة الأدمغة نحو البلدان المتقدمة، حيث توفر المدرسين والمدارس وجودة البنى التحتية ومناصب العمل.

كما تعاني منطقة الساحل بشكل كبير من مشكلة النزوح الداخلي، وقد أدت العديد من العوامل إلى تفشي ظاهرة نزوح الأشخاص من دول الساحل وعبرها، وأهم هذه العوامل الصراعات

الداخلية المبنية على الصراعات بين الأعراق، وحالة عدم الاستقرار السياسي، والنزاع حول السيطرة على الموارد، والكوارث الطبيعية، بالإضافة إلى انعدام الأمن الغذائي. وبالرغم من عدم وجود إحصائيات دقيقة حول عدد النازحين، إلا أنه من الواضح أن أعدادهم تقدر بالملايين نتيجة الحروب الأهلية المستمرة، وحالة عدم الاستقرار التي تعاني منه المنطقة، وتعتبر مجموعة النازحين داخليا في الساحل من أكثر المجموعات المعرضة للخطر في العالم، حيث إنهم معرضون لهجمات مسلحة مستمرة، وإلى نقص الغذاء، والعنف الجنسي، والاستغلال، والتجنيد الإجباري، إضافة إلى الأمراض المتفشية. ويصارع العديد منهم للعودة أو للاستقرار والاندماج مجددا في أوضاع تفتقر إلى البنى التحتية، والخدمات الأساسية، ومؤسسات الصحة، والمؤسسات التعليمية. ويعاني النازحون داخليا من مشاكل أخرى، مثل التمييز، وعدم توفر الأغذية والسلع والمستلزمات الصحية والتعليمية، إضافة إلى افتقارهم للوثائق الشخصية الأساسية، وعدم السماح لهم بممارسة حقوقهم السياسية[39].

الجدول (3): مؤشرات الأمن الإنساني في دول الساحل[40]

الدولة	تسجيل المواليد (%) تحت سن الخامسة (15-2010)	لاجئين حسب بلد الأصل بالآلاف 2015	نازحون داخليا بالآلاف 2015	المشردون بالكوارث الطبيعية معدل سنوي لكل مليون (15-2005)	أطفال أيتام بالآلاف 2014	السجناء لكل مئة ألف شخص (15-2004)	معدل جرائم القتل لكل مئة ألف شخص (15-2010)	معدل الانتحار لكل مئة ألف شخص 2012		عمق العجز الغذائي بالكيلو سعرة حرارية للفرد في اليوم (15-2013)
								إناث	ذكور	
الرأس الأخضر	91	0	---	0	---	286	10.6	1.6	9.1	72
موريطانيا	59	34.7	---	326	---	44	11.4	1.5	4.5	37
السنغال	73	21.3	24	0	---	62	7.9	2.8	8.6	66
غامبيا	72	8.5	---	21	87	58	9.4	2.6	7.6	33
مالي	81	154.2	50	308	810	33	10.2	2.7	7.2	23
غينيا بيساو	24	1.5	---	42	120	---	9.9	2.4	7.2	152
بوركينافاسو	77	2.1	---	367	830	34	0.7	2.8	7.3	167
تشاد	12	14.9	107	93	970	39	9.2	2.3	7.4	276
النيجر	64	1.4	153	449	---	39	4.5	1.9	5.3	58

لم تكن أدوار المجتمع المدني المحلي والطبقة المتوسطة واضحة جدا في مكافحة الفقر في الساحل، فالمجتمع المدني في المنطقة تكون من ثلاث فئات حسب التقسيم الطبقي، فالفئة الأولى والثانية لم يكن لها دور كبير في صياغة أو تنفيذ سياسات مكافحة الفقر، خصوصا أنها تضررت كثيرا بعد سياسات التكيف الهيكلي، والتي تسببت في تقلص العطايا والرواتب. وتتشكل الفئة الأولى من نخب في القطاعين العام والخاص، أو ما يسمى بالمجتمع المدني الاستلابي. أما الفئة الثانية فهي القطاع المتوسط شبه البرجوازي، أو الطبقة المتوسطة ويتشكل من ائتلافات ديمقراطية ناشئة بين المنظمات التي تمثل مصالح العمال والمهنيين، والمثقفين، والنساء، والجاليات المقيمة في المهجر غير أن هذه الطبقة لم تظهر أو تطور أي خصائص إيثارية أو مدنية التي يتوقع أن تحكم مثاليات المجتمع المدني، فهي في معظمها قوى

انتهازية غايتها الأخيرة هي الحلول محل الناهبين، وأن يخلقوا لأنفسهم مغانمهم الخاصة. وأخيرا هناك المجتمع المدني الشعبي الذي يمثل أغلبية الطبقات المخضعة، ويشمل العاطلين والفقراء وأصحاب الدخول المنخفضة في المناطق الريفية والحضرية[41].

الفرع الثالث: التدهور البيئي معزز للبقاء تحت وطأة الفقر

تعتبر الكوارث الطبيعية والبيئية وتغير المناخ من أهم أسباب الفقر في الساحل، وذلك لكونها منطقة استوائية تكثر فيها الفيضانات بأنواعها وخاصة الفيضانات الساحلية، كما يعتبر التغير المناخي من أهم أسباب زيادة حدة الكوارث الطبيعية، إذ يؤدي إلى تقليص كميات الأمطار وتقطع هطولها، وهذا ما يؤدي بدوره إلى إزالة الغابات، وتفكيك الكثبان الرملية وتحركها لسد المجاري المائية، وما حدث لبحيرة "فاغيبين" Faguibine في غرب مالي خير دليل على ذلك، حيث نتج عن جفاف تلك البحيرة الشاسعة موت المواشي ونضوب مياه الآبار، فلم يعد السكان المحليون قادرين على تأمين لقمة العيش. أما بحيرة تشاد التي تغطي مساحة أربعة آلاف كم^2 في الركن الجنوبي الشرقي للنيجر، والتي كانت تحوي عشرات الأنواع من الأسماك، التي يقوم الناس باصطيادها وبيعها، فقد تحولت إلى صحراء مترامية الأطراف، وما زاد الأمر سوءا أنها كانت تستعمل أيضا لسقي المحاصيل والأراضي الزراعية. كما أن الزيادة السكانية السريعة في المنطقة أدت إلى استخدام المياه على نحو غير قابل للاستمرار، ومن ثمة استنفاد مياه الأنهار، ولا أدل على ذلك من نضوب معين البحيرات واضمحلال نهر النيجر[42].

إن عدم احترام السياسات البيئية الوطنية والدولية حوَّل بلدان الساحل إلى مقبرة للنفايات الخطرة والمبيدات المهجورة، التي تلقى في المنطقة بموافقة حكومات هذه الدول ومقابل أسعار زهيدة جدا، حيث لم يعد خطرها محصورا على الزراعة وبيئتها فقط، بل أصبح يتهدد صحة البشر أيضا. وتشير التقديرات إلى أن ما يقرب من عشرين ألف طن من المبيدات المهجورة تلقى في أفريقيا، وهناك دلائل على أن العديد من الدول الصناعية مثل فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وايطاليا وغيرها، قامت بالتخلص من نفاياتها الخطرة في منطقة الساحل على وجه الخصوص[43].

المبحث الثاني

المصادر الخارجية للفقر في دول الساحل

تعتبر قضايا مكافحة الفقر خلال السنوات الأخيرة المحور الرئيس لعمليات التنمية التي توصي بها المؤسسات الإقليمية والدولية على حد سواء، ويتضح هذا الاهتمام في عديد اتفاقات المجتمع الدولي كان أهمها إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية وأهداف التنمية الدولية، إذ إن الأهداف الثمانية في هذا الإعلان لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بمكافحة الفقر. ولذا كان لزاما على الدول الكبرى والمنظمات الإقليمية في أفريقيا السير في هذا الاتجاه، ولعب دور بارز في إنجاح هذه الأهداف، والاستفادة قدر الإمكان من الاهتمام الدولي المتزايد بهذه المشاكل المستعصية في أفريقيا، إلا أن الواقع الأفريقي يشير إلى أن هذه الجهود الإقليمية والدولية هي من بين أهم الأسباب لبقاء أفريقيا في حلقة مفرغة من الفقر منذ

عقود، بسبب جملة من الترتيبات السياسية والاقتصادية مع فواعل دولية جديدة كرست مظاهر الفقر والتخلف في صورة من صور الاستعمار الجديد .

المطلب الأول: المصادر الإقليمية للفقر في دول الساحل وسياسات الدول الكبرى

لقد كانت وحدة القارة الأفريقية بعد الاستقلال هي القناعة الراسخة لدى كثير من القادة الأفارقة، كونها السبيل الوحيد للتغلب على المشاكل الأفريقية آنذاك، إلا أن مواقف الدول الكبرى في ذلك الوقت تراجعت في دعم هذا الاتجاه على غرار الاتحاد السوفياتي والصين، كما وقفت الولايات المتحدة الأمريكية مع القوى التقليدية في أوروبا التي كانت تعارض بشدة هذا التوجه خوفا على مصالحها هناك، خصوصا أن بعض الدول الأفريقية رأت أنها لا تستطيع تحقيق أهدافها دون التعاون مع أوروبا. وبالرغم من ذلك تواصلت تلك الأفكار التكاملية عبر أجيال من القادة الأفارقة لشعور الشعوب الأفريقية بضرورة ذلك من جهة، وإيمانها العميق بأنها الطريقة الأمثل للخروج من حالة البؤس التي تعيشها من جهة ثانية، إلا أن التوجهات الإقليمية وتحت الإقليمية في أفريقيا تحولت من الحل إلى المعضلة، وأضحت عاملاً غير مساعد لتجاوز الخلافات والصراعات السياسية والإيديولوجية والحدودية بسبب جملة من المشاكل الهيكلية والوظيفية التي تعانيها هذه المنظمات، مما انعكس سلبا على أدائها في حل مشاكل القارة التي يعد الفقر من أهمها على الإطلاق.

الفرع الأول: التكامل الإقليمي ومعضلة الفقر

قامت دول الساحل غداة الاستقلال بتطبيق العديد من استراتيجيات التنمية، كاستراتيجية الإحلال محل الواردات، وتشجيع الصناعات كثيفة رأس المال، والتنمية المعتمدة على الخارج، إلا أن هذه الاستراتيجيات لم تتمكن من دفع عجلة التنمية أو القضاء على الفقر في هذه الدول، في ظل ضعف كفاءة القطاع الصناعي والاعتماد على تدفق رؤوس الأموال الخارجية، بل زادت التبعية واتسعت هوة الفقر. لذا فقد اتجه بعض الاقتصاديين والنخب في الساحل وأفريقيا عموما إلى النظر للتكامل الاقتصادي كاستراتيجية بديلة لاستراتيجيات التنمية السابق ذكرها، ومن خلال هذه الاستراتيجية يمكن التعاون في قضايا مكافحة الفقر في المنطقة[44]. إلا أن التزام الدول الأفريقية شهد تذبذبا كبيرا نحو سياسات التكامل باعتبارها أحد السياسات المهمة في مكافحة الفقر، ويرجع هذا التذبذب إلى عدم رغبة الدول الأفريقية في التنازل عن سلطاتها، ونظرتها للعملية التكاملية باعتبارها أحد أهم الأدوات لتحصيل المساعدات الخارجية، ونيل عطف المنظمات الدولية المانحة دون تحمل أية انعكاسات أو تضحيات، كما تجدر الإشارة إلى أن هناك بعض الدول التي لا تستطيع تحمل أعباء العملية التكاملية. ويأتي ذلك في ظل اعتماد التجمعات تحت الإقليمية في أفريقيا على مساهمة أعضائها في قضايا التمويل، ويطرح هذا مشكلا إضافيا في مجالات التعاون الاقتصادي، حيث إن تعدد هذه المجالات لا يتناسب مع الموارد التمويلية المتاحة للتجمعات، ويؤدي هذا إلى الإخلال بالجداول الزمنية للبرامج والسياسات في إطار مكافحة الفقر، ناهيك عن عدم الاستقرار السياسي والتغيرات الحكومية التي تؤدي إلى إهمال السياسات والبرامج طويلة المدى نسبيا[45].

إن تراجع الاهتمام الدولي بحل الصراعات الداخلية والخارجية في أفريقيا بعد نهاية الحرب الباردة خصوصا، جعل المنظمات الإقليمية وتحت الإقليمية الأفريقية تغير من طابعها الهيكلي والوظيفي العام من منظمات إقليمية اقتصادية إلى منظمات أمنية، وقد أدى ذلك إلى انشغال هذه المنظمات بهذا النوع من المشاكل، مما جعلها تنصرف عن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المشتركة للشعوب في الساحل، وعلى رأسها الفقر واللاجئين والديون الخارجية[46]. كما أن الاختلافات الإيديولوجية والسياسية أفضت إلى تعدد وتداخل المنظمات تحت الإقليمية في المنطقة (انظر الشكل 3)، ومن هنا فقد ظهرت صعوبة توافق أهداف هذه المنظمات، واتضح تأثير هذا العامل في عديد القضايا المصيرية في منطقة الساحل، على غرار التخبط في مشاكل تداخل العضوية، وعدم الاستقرار السياسي، ومشاكل البنى التحتية، والتباين الواضح في الإمكانات بين دول التجمع الواحد أو بين التجمعات المختلفة[47].

الشكل (3): خريطة توضح أهم التجمعات تحت الإقليمية في منطقة الساحل[48].

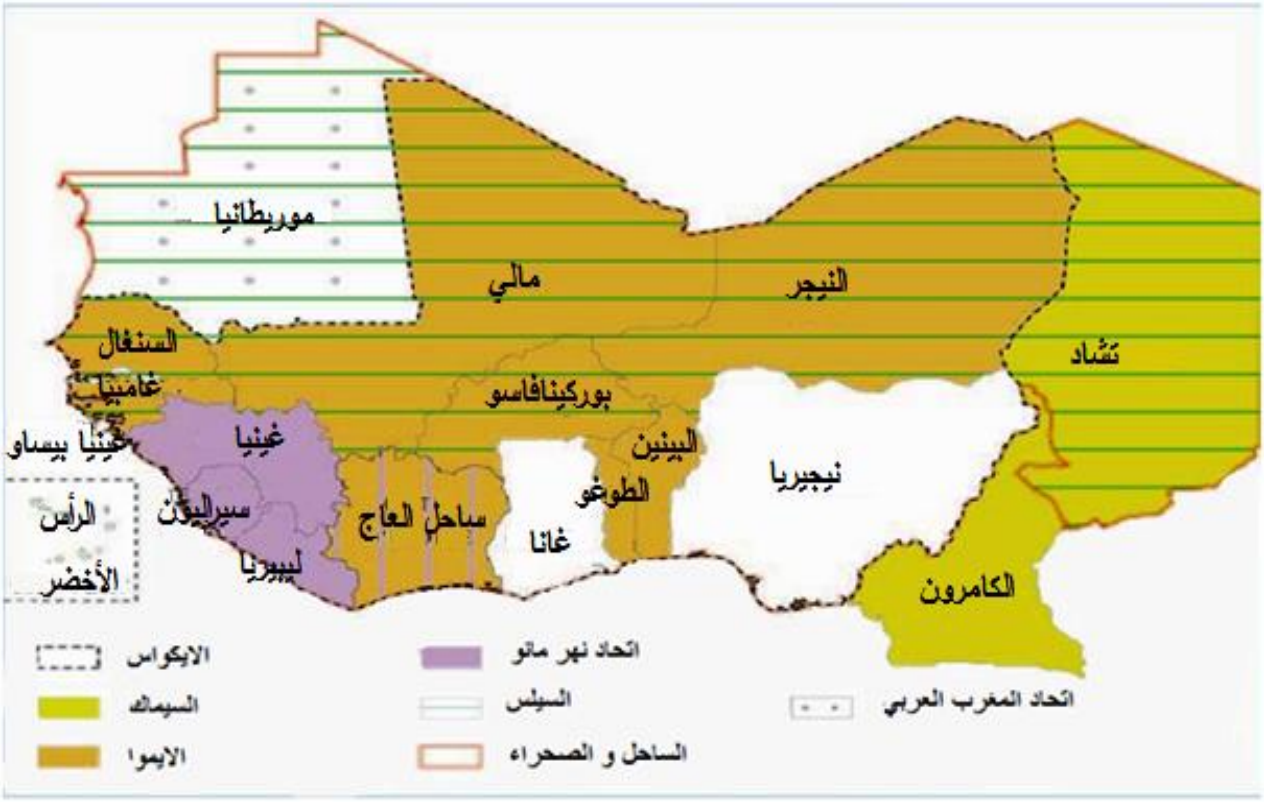

الفرع الثاني: القوى الكبرى واستنزاف الساحل صورة استعمارية جديدة

لقد كانت منطقة الساحل ساحة اشتد فيها الصراع بين المعسكر الشرقي والغربي في فترة الحرب الباردة، ومن ثمة فقد كانت سياسات الإفقار والصراعات والحروب الأهلية هي الأدوات الكبرى التي استعملها المعسكران في تحقيق أهدافهما في المنطقة، وما حدث في عديد دول المنطقة من حروب أهلية في تلك الفترة نتيجة لذلك الصراع، الذي دفعت ثمنه شعوب المنطقة بمزيد من القتلى والجرحى والمرضى والنازحين والفقراء. فقد أنشأ المعسكران الشرقي والغربي العديد من القواعد العسكرية في المنطقة، وخاصة المعسكر الغربي، مما زاد من معاناة شعوب دول المنطقة، فقد كان لفرنسا العديد من القواعد العسكرية هناك، إذ تمكنت من عقد اتفاقيات دفاع مشترك مع الأنظمة الحاكمة في الساحل، كان أهمها

اتفاقية الدفاع المشترك مع بوركينافاسو ، لذا فقد بقيت دول المنطقة من الدول الفقيرة بالرغم مما تتوفره من موارد اقتصادية، لأنها وجدت نفسها مرتبطة من جديد في اتفاقيات وترتيبات اقتصادية مع الدول الاستعمارية السابقة. وقد كان لتلك الترتيبات الاقتصادية والعسكرية أهداف جديدة ظهرت جليا بعد نهاية الحرب الباردة أهمها فتح المجال للشركات العابرة للقارات في الساحل، والتي كانت سببا في تفاقم أزمة الزراعة الموجهة، التي تقوم على تصدير مواد معينة من السلع الزراعية مثل الخشب وزيت النخيل والكاكاو والمطاط، ولقد رعت هذه الشركات ذلك النوع من التصدير، وساعدت على استمراره بالرغم من التدهور الشديد في عائده، كما عملت تلك الشركات على نقل أكبر قدر ممكن من المواد الأولية التي يحتاج إليها الاقتصاد العالمي، دون أي مساهمة حقيقية في الاقتصادات الأفريقية[49].

تجنح الدول والقوى الكبرى إلى تصوير المساعدات التي تقدمها لدول الساحل على أنها أعمال خيرية تمليها المسؤولية الأخلاقية تجاه الفقراء وضحايا الحروب والكوارث. إلا أن التجارب التاريخية أظهرت أن العديد من دول الساحل دخلت في حروب ونزاعات أهلية وإقليمية بسبب المساعدات، حيث تحظى بعض الحكومات والمجموعات الاثنية بعينها على المساعدات دون أخرى. وهذا ما يزيد من تعقيد مشكلة الاندماج الوطني من جهة، والصراع على السلطة من جهة ثانية، إذ تحولت المنافسة السياسية على السلطة في العديد من دول الساحل إلى صراعات دموية، تغذيها المساعدات الفرنسية والأمريكية على وجه التحديد[50]. كما يخضع توزيع المساعدات الثنائية، ومتعددة الأطراف في دول الساحل غالبا إلى منطق الأهمية الاستراتيجية والسياسية للدولة المتلقية، فكثيرا ما توجه المعونات للدول ذات الدخل المتوسط وليست الفقيرة بالفعل، بل غالبا ما تقدم المعونات لدول غنية بالموارد، وفي أغلب الأحيان تقدم إليها المعونات لأغراض غير تنموية، ويخضع ذلك للتنافسية التجارية بين الدول الكبرى على المنطقة، وخصوصا بين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والصين[51].

تتمسك الدول المانحة في تقديمها للمساعدات لدول الساحل بمشروطية المعونات، عبر شرطين أساسيين هما توجيه الأموال لمشروعات بعينها دون غيرها، أما الشرط الثاني فهو وجود البيئة السياسية الجيدة التي تحترم حقوق الملكية الخاصة وانخفاض مستوى الفساد، والانفتاح التجاري على العالم الخارجي، واستقرار الاقتصاد الكلي، والتعزيز الديمقراطي. وقد جعلت هذه الشروط دول الساحل تتسابق لإجراء تغييرات سياسية شكلية فقط من اجل الحصول على المساعدات، إذ أدخلت النخب الحاكمة بعض التعديلات على دساتيرها الوطنية بشكل يسمح لها بالبقاء في السلطة، ومن هنا فقد دعمت المساعدات بشكل أو بآخر بقاء الأنظمة القمعية. ثم إن الدول المانحة لا تهتم فعلا بإجراء تحولات ديمقراطية حقيقية، إلا إذا كان ذلك يتفق مع مصالحها السياسية والاقتصادية والاستراتيجية، وهنا تظهر جليا السياسات الانتقائية لكثير من الدول المانحة في تعاملها مع الأنظمة السياسية في دول الساحل، ناهيك عن ازدواجية المعايير في قضايا حقوق الإنسان. ومنه يمكن القول أن المشروطية لم تحقق الإصلاح، وإنما إهدار أموال كان يمكن استخدامها بشكل أفضل[52].

المطلب الثاني: المصادر الدولية للفقر في دول الساحل

أفضت الظروف الدولية السائدة بعد الحرب العالمية الثانية إلى تركيز أغلب الجهود الدولية في منظمة الأمم المتحدة على أهداف تحقيق السلم والأمن الدوليين، وقد أدى ذلك بالضرورة إلى إهمال المسائل الاقتصادية والاجتماعية، حيث اقتصر دور الأمم المتحدة في هذا الإطار على إنشاء مؤسسات أو وكالات جديدة دون أن تكون هذه المنظمة طرفا أساسيا ومباشرا في عمليات التنمية، إذ إنها سلمت كل ما يتعلق بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية للوكالات الدولية المتخصصة، واحتفظت لنفسها بسلطة تنسيقية استشارية فقط، كما أن الاتحاد السوفياتي -باعتباره إحدى أكبر القوى في الأمم المتحدة آنذاك- اعتبر أن مشاكل التنمية في دول العالم الثالث لا يمكن أن تحل بشكل جماعي في الأمم المتحدة، وطالب الدول الاستعمارية بأن تتحمل مسؤولياتها التاريخية في هذا الإطار.

إن الصلاحيات الواسعة التي حصلت عليها الوكالات الدولية المتخصصة في المسائل الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية جعلتها على الدوام الفاعل الرئيس في مثل هذه القضايا، وقد تمكنت ولعقود طويلة من السيطرة على صنع السياسات التنموية وتنفيذها في هذه الدول، بما فيها سياسات مكافحة الفقر، وقد كانت هذه الظروف ملائمة لبروز قوى جديدة فاعلة في صنع وتنفيذ هذه السياسات مثل المنظمات الحكومية وغير الحكومية الدولية، ومنظمات المجتمع المدني العالمي، والشركات متعددة الجنسيات، التي استفادت من تراجع دور الدولة في الساحل وأصبحت تلعب دورا مهما في تشكيل وصنع وتنفيذ السياسات التنموية وسياسات مكافحة الفقر في تلك البلدان.

الفرع الأول: المجتمع المدني العالمي ومشاكل العمل الإنساني

لقد كان لزاما على المنظمات الدولية المعنية بالإغاثة والعمل الإنساني في الساحل اتباع سياسات تسعى من خلالها إلى إنهاء الصراعات وإنعاش المجتمعات المتضررة من الكوارث الطبيعية، إلا أن تلك السياسات أدت إلى عكس ذلك، حيث إن المساعدات الإنسانية المقدمة لدول الساحل أثناء فترات المجاعة والتصحر والحروب الأهلية أدت إلى إطالة أمد الصراعات وخلقت نوعا من الاتكال لدى شعوب المنطقة، بالإضافة إلى الآثار السلبية للتدخل الخارجي على البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لدول المنطقة[53].

أدت المساعدات الإنسانية في دول الساحل في كثير من الأحيان إلى زيادة التوتر بين الجماعات المتنازعة ودعم القائمين على النزاع، فقد حظيت بعض النظم التي تنتمي إلى جماعة إثنية بعينها بالمساعدات في مواجهة الجماعات الأخرى، وهذا زاد من تفاقم مشكلة الاندماج الوطني، مما أدى إلى تحول المنافسة السياسية الداخلية على السلطة من خلال المواعيد الانتخابية المختلفة إلى صراعات دموية تغذيها المساعدات، كما شكلت المساعدات في عديد المرات مصدر دخل مباشر لتقوية اقتصادات الحروب ودعم الميلشيات المسيطرة على منطقة ما من مناطق الساحل، أما من الناحية الاقتصادية فقد أدى توزيع المساعدات المجانية على السكان إلى عدم قدرة المنتجين المحليين في دول الساحل على منافسة

المنتجات الموزعة في الأسواق المحلية لتلك البلدان، في حين إن تدفق المساعدات دون مشاركة المجتمعات المحلية في الساحل أدى إلى اختلال البنى الاجتماعية في المنطقة[54].

الفرع الأول: الوكالات الدولية المتخصصة وسياسات الإفقار قبل نهاية الحرب الباردة

إن تفاقم معاناة دول الساحل من مشاكل الفقر والحروب والجفاف والتصحر والمجاعات، والأزمات الاقتصادية المتتالية خاصة في فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، أدى إلى وقوعها تحت رحمة الوكالات الدولية المتخصصة التي فرضت عليها إجراءات هيكلة اقتصادها عن طريق سياسات الإصلاح الهيكلي التي ترمي لتقليص دور الدولة وتشجيع الخصخصة، كما قامت مؤسسات "بريتونوودز" Bretton Woods بإغراق دول الساحل بالديون والقروض التي لم تكن تعطى لتنمية دول المنطقة، بل من أجل بقاء أطول للرؤساء في السلطة، في حين إن شعوب دول الساحل تعاني من الفقر والجوع، وقد تم ذلك بطريقة منهجية مبرمجة عبر علاقات مشبوهة بين هذه المؤسسات وأصحاب القرار في دول الساحل، الذين تم دفعهم إلى الاستدانة حتى دون حاجة دولهم إلى ذلك. كما أن هذه المؤسسات لم تكن تراقب -عن عمد منها- أوجه صرف تلك القروض والأموال، وقد أحصى صندوق النقد الدولي سنة 1998 حوالي ثلاثين دولة في أفريقيا مثقلة بالديون حيث وصل حجم تلك الديون إلى 156 مليار دولار، وكانت كل دول الساحل من بين هذه الدول[55].

إن اعتماد دول الساحل على تصدير مواد خام أو سلعة أولية واحدة للحصول على النقد الأجنبي، أدى بها إلى الاقتراض من جديد لتمويل المشاريع التنموية في ظل الضغوط والاضطرابات الشعبية التي شهدتها المنطقة، ومنه فتسديد تلك الديون من مداخيل التصدير قد أثر على الدخل القومي وعلى الإنفاق الاجتماعي في دول الساحل. وبغض النظر عن فشل أو نجاح المشاريع التي تم الاقتراض من أجلها، كانت المؤسسات الدولية تفرض على دول الساحل تسديد الفوائد المقررة للقروض، وفي ظل عجز دول المنطقة عن تسديد القروض والفوائد، قامت هذه المؤسسات –كونها جهة دائنة- بالتدخل التعسفي في الشؤون الداخلية لهذه البلدان وفق شروط مجحفة دفع ثمنها محدودي الدخل والفقراء[56].

بعيدا عن الاعتبارات الاقتصادية فإن بعض برامج الإصلاح الهيكلي التي طبقت في دول الساحل سعت لتحقيق أهداف سياسية واجتماعية، وقد تم تطبيق تلك السياسات بالرغم من العلم المسبق بآثارها السلبية على توزيع الدخل والعدالة وتكاليفها الكثيرة على الميزانية، ومن أهم هذه البرامج: برامج الدعم، وبرامج التشغيل، وقيود التجارة، والقيود على حركة رأس المال، وبالتالي فإن التغيير في هذه البرامج سيكون مكلفا من الناحية الاجتماعية[57].

إن المتمعن في سياسات الإصلاح الهيكلي يجد بأن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرهما من المؤسسات الدولية التي أوصت بتلك الحزمة من السياسات تعاملت مع أزمة الديون باعتبارها نشاط مستقلا عن المهمة المتمثلة في التنمية البشرية، فلا النمو الاقتصادي ولا انخفاض معدلات التضخم يمكن أن يؤديا إلى الحد من الفقر ما لم يقترنا بإحداث تغييرات في توزيع الدخل من شأنها أن تمكن الجزء الأكبر من الفقراء من نيل حقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية[58].

لم تكن المؤسسات المالية الدولية ترمي من خلال سياسات الإصلاح الهيكلي إلى فرض مجموعة من سياسات الاقتصاد الكلي على المستوى الوطني فقط، ولم تكن تهدف من خلال هذه السياسات إلى حماية الفقراء أو المؤسسات الوطنية العامة، وإنما مثلت تلك السياسات مشروعا واستراتيجية عالمية تهدف إلى حماية وضمان مصالح الشركات متعددة الجنسيات من جهة، وتسهيل عمليات العولمة عن طريق تقليص دور الدولة في مسائل التنمية من جهة أخرى، وذلك لتهيئة الظروف المواتية لميلاد منظمة التجارة العالمية، التي تم إنشاؤها سنة 1995 لتمثل العمود الثالث للعولمة الاقتصادية.

الفرع الثاني: الارتباط السببي بين العولمة والفقر

مع نهاية الحرب الباردة وبداية عصر العولمة الذي جاء ليدعم مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، جاء أيضا ليشهد اتساع مساحة الفقر في العالم، وخاصة أفريقيا نتيجة لاعتماد النظام العالمي الجديد على إنشاء سوق رأسمالي عالمي جديد ووحيد، وذلك بواسطة المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، الذين لا يشكلون بنى متناسقة وإنما مراكز للتفاوض بين مختلف الشركات العالمية، والتي تدافع من خلال ممثليها من الدول عن مختلف المفاهيم للاتفاقات التجارية، ومعاهدات الاستثمار وتستند تلك الشركات على تلك البنى للكفاح ضد منافسيها[59].

إن اشتداد الصراع فيما بين الشركات متعددة الجنسيات لاستغلال الموارد الأفريقية، واصطدامها مع الرأي العام الداخلي في عدة دول أفريقية، والذي أصبح أكثر وعيا مع عمليات التحول الديمقراطي التي انطلقت في عقد التسعينيات، جعلها تغير من استراتيجيتها في أفريقيا، إذ عقدت تحالفات سياسية مع عديد الأنظمة في دول الساحل، وما زاد الأمر تعقيدا دخول الشركات متعددة الجنسيات التي تعمل في المجال الأمني إلى أفريقيا كفاعل جديد، فهناك دلائل تشير إلى تورطها في عديد الانقلابات والحروب الأهلية، وتأجيج النزاعات، وتمويل حركات تمردية في المنطقة، ناهيك عن تعاونها مع الأنظمة الحاكمة لقمع الحركات المعارضة. وتعمل هذه الشركات في أفريقيا دون أي عقود شراكة مع الدول الأفريقية لتجنب تحمل مسؤولياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية[60].ناهيك عن استغلال الفرد العامل الإفريقي دون أي احترام لحقوق العمال الدولية، بما يشمل جميع أشكال العمل الإجباري، وعمالة الأطفال، والتمييز في مجال التوظيف والمهن، بما فيها الرشاوي والابتزاز، بالإضافة إلى التجاوزات الكبيرة لاتفاقيات حماية البيئة الدولية وانتهاكات حقوق الإنسان[61].

الخاتمة:

خلُصت هذه الدراسة فيما يتعلق بالإجابة عن المشكلة البحثية المطروحة، إلى أن عوامل استشراء ظاهرة الفقر في دول الساحل هي عوامل متداخلة ومختلفة ومتغيرة باستمرار. ويعود ذلك الاختلاف إلى تعدد مظاهر الفقر وتغير خصائصه وأبعاده ومفاهيمه عبر الزمن، إذ تترابط مجموعة من المصادر الداخلية والخارجية التي تتضمن عوامل تاريخية وايديولوجية، وسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

كما يجب أن تنطلق جهود مكافحة الفقر في دول الساحل من رغبة حقيقية، تجسدها الإرادة السياسية عبر استراتيجية واضحة المعالم، ووفقا لرؤية مجتمعية تصاعدية، بدءا بالفرد، ومرورا بالأسرة، ووصولا إلى المجتمع. كما يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار طبيعة الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المعقدة والمتعددة في دول الساحل. وتراعى فيها أيضا الإمكانات المادية والبشرية التي تزخر بها المنطقة، وهذا لا يمنع من اتخاذ إجراءات موازية لتطوير القدرات الهيكلية والوظيفية للمؤسسات الرسمية وغير الرسمية في دول الساحل، وذلك ما سينعكس إيجابا على أداء المؤسسات العامة والخاصة، وفعالية السياسات والبرامج الحكومية وغير الحكومية لمكافحة الفقر.

أما على المستوى المنهجي والنظري فقد تميزت المنهجية المتبعة في هذه الدراسة بقدرتها على استيعاب كافة أبعاد ظاهرة الفقر، إذ إن اقتراب متعدد المتغيرات والمستويات واقتراب التفاعل السياسي وفرا فهما عميقا لجميع الظروف والمتغيرات التي أحاطت بظهور الفقر وتغير مظاهره وخصائصه في دول الساحل. كما ساعدت تلك الأدوات المنهجية على استكشاف المتغيرات التفسيرية التي جعلت الفقر السمة السائدة في دول الساحل، إذ تأكد بالشواهد والأدلة صحة الفرضيات المصاغة والتي تم إثباتها عبر مجموعة من البراهين العلمية. أما نظرية الاستطاعة ومنظور الأمن الإنساني فقد مثلا النواة الصلبة لهذه الدراسة، إذ مكنتها من رسم خط واضح لتحليل أسباب ومظاهر وآثار الفقر في دول الساحل.

الهوامش:

(1) Laura Neack and Jeanne Hey, "Generational Change in Foreign Policy Analysis," in Laura Neack et al. (eds.), Foreign Policy Analysis (New Jersey: Prentice Hall, 1995), p. 10.

(2) Naomi Chazan et al. (eds.), Politics and Society in Contemporary Africa (Colorado: Lynne Rynner Publishers, 1999), pp.23, 24.

(3) Rufus B. Akindola, "Towards a Definition of Poverty: Poor People's Perspectives and Implications for Poverty Reduction," Journal of Developing Societies, v. 25, n. 2 (2009), pp. 121-50.

(4) برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقرير التنمية البشرية 2008/2007: محاربة تغير المناخ، التضامن الإنساني في عالم منقسم (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة للتنمية، 2007)، ص. 345.

(5) برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقرير التنمية البشرية 2010: الثروة الحقيقية للأمم، مسارات إلى التنمية البشرية (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة للتنمية، 2010)، ص. 95.

(*) اللجنة الدولية المشتركة لمقاومة الجفاف ببلدان الساحل الأفريقي، هي هيكل ذو طابع سياسي يضم تسعة بلدان من الساحل الأفريقي تكون سنة 1973 على إثر أزمة جفاف حادة عرفتها المنطقة ويهدف إلى تنسيق الجهود في مقاومة الجفاف واتسعت صلاحياته ليشمل مجال التنمية.

(6) عبد الكريم سالم وآخرون، المجال العالمي: كتاب الجغرافيا لتلاميذ السنة الثالثة من التعليم الثانوي شعب علمية (تونس: وزارة التربية، المركز الوطني البيداغوجي، 2006)، ص.236.

(7) عادل عبد الصمد، "دور المؤسسات في تحقيق الأمن الاجتماعي: مؤسسة دار الهلال نموذجا" مداخلة في: المؤتمر الثاني لكلية الشريعة بعنوان: الأمن الاجتماعي في التصور الإسلامي، (الأردن: جامعة آل البيت، 2013)، ص.5.

(8) UNDP, Human Development Report 1999 (New York: Oxford University Press, 1999), pp. 3-5.

(**) "أمارتياكومار سن" Amartya Kumar Sen ، هو عالم اقتصاد وفيلسوف هندي ولد سنة 1933، يعمل بالتدريس في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، قدم إسهامات عديدة حول اقتصاد الرفاه، نظرية الخيار الاجتماعي، العدالة الاجتماعية والاقتصادية ونظريات اقتصادية

حول المجاعات، ومؤشرات قياس رفاه مواطني الدول النامية، حاصل على جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية عام 1998 لعمله عن اقتصاد الرفاه ونظرية الاستطاعة.

(9) Amartya Sen, "Development, Rights and Human Security," in Commission on Human Security (ed.), Human Security Now (New York: UN, Commission on Human Security, 2003), p. 8.

(10) Amartya Sen, Development as Freedom (New York: Alfred A. Knopf Inc., 4ed., 2000), pp. 3, 4.

(11) Ibid, p.10.

(12) Ibid, pp. 19-25.

(13) حمدي عبد الرحمن حسن، دراسات في النظم السياسية الإفريقية (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2002)، ص. 29.

(14) أمين اسبر، أفريقيا: سياسيا واقتصاديا واجتماعيا (دمشق: دار دمشق للطباعة والنشر، 1985)، ص. 133.

(15) ب. س. لويد، أفريقيا في عصر التحول الاجتماعي، ترجمة: شوقي جلال (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون الآداب، 1980)، ص. 54.

(16) الهادي المبروك الدالي، التاريخ السياسي والاقتصادي لأفريقيا فيما وراء الصحراء: من نهاية القرن الخامس عشر إلى بداية القرن الثامن عشر (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1999)، ص. 267.

(17) ا. ج. هوبكنز، التاريخ الاقتصادي لأفريقيا الغربية، ترجمة: أحمد فؤاد بلبع، تقديم: محمد عبد الغني سعودي (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، 1998)، ص. 20.

(***) هناك عدم اتفاق حول عدد الرقيق الذين نُقلوا من أفريقيا إلى العالم الجديد فتشير بعض المصادر إلى أن عدد الأفارقة الذين نُقلوا من أفريقيا إلى العالم الجديد في فترة 1650 إلى 1850 يقدر بحوالي تسعة ملايين نسمة. انظر: حسن، مرجع سابق، ص. 85.

(18) لويد، مرجع سابق، ص ص. 53، 54.

(19) ج. د. فيج، تاريخ غرب أفريقيا، ترجمة وتقديم: السيد يوسف نصر، مراجعة: بهجت رياض صليب (القاهرة: دار المعارف، 1982)، ص ص. 335، 6.

(20) عبد الله عبد الرازق إبراهيم وشوقي الجمل، دراسات في تاريخ غرب أفريقيا الحديث والمعاصر (القاهرة: مكتبة الإسكندرية، 1998)، ص ص. 69، 70.

(21) والتر رودني، أوروبا والتخلف في أفريقيا، ترجمة: أحمد القصير، مراجعة: إبراهيم عثمان (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1988)، ص. 268.

(22) ريتشارد داودن، "أفريقيا. .الأسرار والمعجزات (2/2): صورة استعمارية مشوهة تكرس مظاهر الفقر والتخلف،" قراءات العرب، الاثنين 5 أفريل 2010، ص. 9.

(23) نعومي شازان، "بين الليبرالية والنزعة الدولتية الثقافات السياسية والديمقراطية في أفريقيا،" في لاري دايموند (محرر)، مصادر الديمقراطية: ثقافة المجموع أم دور النخبة، ترجمة: سمية فلو عبود (بيروت: دار الساقي، 1994)، ص ص. 90، 91.

(24) اسبر، مرجع سابق، ص. 136.

(25) ياسين شكيمة، الفقر في دول غرب أفريقيا وآليات مكافحته 1990-2010 : دراسة تقويمية، مذكرة ماجستير (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات افريقية، 2014)، ص. 53.

(26)Miguel González Martin, "Governance and Poverty Reduction: Paths of Conection," TrocaireDevelopement Review (2006), pp. 35-55.

(27) شكيمة، مرجع سابق، ص.63.

(28) Patrick J. McGowan, "Coups and Conflict in West Africa, 1955-2004 Part I: Theoretical Perspectives," Armed forces & Society, v. 32, n. 1 (October 2005), pp. 5-19.

(29) Alex Thomson, an Introduction to African Politics (London: Rutledge Taylor& Francis Group, 3rded., 2010), pp. 136, 7.

(****) "داعش" ISIL اختصار لمصطلح تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشامIslamic State of Iraq and the Levant.

(30)Thomas Bentley, RorisangLekalake, and Stephen Buchanan-Clarke, "Threat of violent extremism from a 'grassroots' perspective: Evidence from North Africa,"Afrobarometer Working Paper, n.100 (9 June 2016), p. 10.

(31) حمدي عبد الرحمن حسن، "المشهد الديمقراطي الراهن في أفريقيا،" السياسة الدولية، م. 42، ع. 169 (جويلية 2007)، ص ص. 56-61.

(32) محمد عبد الغني سعودي، قضايا أفريقيا (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1980)، ص ص. 19-21.

(*****) الأسرة المعيشية Household: وهي وحدة اجتماعية اقتصادية، تتكون من الأفراد الذين يعيشون معا ويشتركون في المسكن وفي واجباتهم الأساسية وقد يكون رئيسها هو المكتسب الرئيسي فيها، وهي لا تتطابق دائما مع الأسرة (العائلة)، إذ في قدرتها تغيير حجمها ومهاراتها بحيث تلائم الظروف المتغيرة وتخلق فرصا جديدة. انظر: هوبكنز، مرجع سابق، ص. 40.

(33) عبد القادر المحيشي وعبد العباس الغريري وسعدية الصالحي، جغرافية القارة الإفريقية وجزرها (ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 2000)، ص. 141.

(34) فرانسيس مورلايبه وجوزيف كولينز، صناعة الجوع: خرافة الندرة، ترجمة: أحمد حسان (الكويت: المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب، 1983)، ص ص. 110-2.

(35) Karin Alexander and Stefan Gilbert, Oil and Governance Report: a Case Study of Chad, Angola, Gabon, and Sao Tome é Principe (Pretoria: Idasa, an African Democracy Institute, 2010), p. 14.

(36) UNDP, Human Development Report 2016: Human Development for Everyone (New York: the United Nations Development Programme, 2016), pp. 220-1.

(37) Ward Anseeuw and Chris Adlen, "Introduction: the Struggle Over Land in Africa," in Ward Anseeuw and Chris Adlen (eds.), the Struggle Over Land in Africa: Conflicts, Politics & Change (Capetown: Human Sciences Research Council, 2010), pp. 1-5.

(38) طارق حسني أبو سنة، "أزمة السكان والتنمية في أفريقيا،" السياسة الدولية، ع. 90 (أكتوبر 1987)، ص ص. 197-201.

(39) جيسيكا ويندهام، "تحديات النزوح الداخلي في غرب أفريقيا،" نشرة الهجرة القسرية (26) ضمن مشروع بروكينغز - جامعة بيرن حول النزوح الداخلي، ص.69.

(40) UNDP, Human Development Report 2016…, op.cit., pp. 246-7.

(41) إجوزا إي. أوساجاي، "التكيف الهيكلي: المجتمع المدني والتماسك الوطني في أفريقيا،" ترجمة: مصطفى مجدي الجمال، أفريقية-عربية، م. 3 (أكتوبر 2000)، ص ص. 1-42.

(42) جان ايغلاند، "من منطقة الساحل إلى مفاوضات كوبنهاغن المعنية بتغير المناخ،" في الصندوق العالمي للحد من الكوارث والانتعاش من آثارها، إدراج الحد من مخاطر الكوارث في أنشطة محاربة الفقر: التقرير السنوي 2008 (واشنطن: الصندوق العالمي للحد من الكوارث والانتعاش من آثارها، 2008)، ص. 19.

(43) خالد السيد المتولي، "تصدير النفايات الخطرة إلى أفريقيا،" السياسة الدولية، م. 42، ع. 169 (جويلية 2007)، ص ص. 102-5.

(44) ديزي رؤوف، "الدور التنموي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الايكواس)،" محمد عاشور (محرر)، التكامل الإقليمي والتنمية في أفريقيا (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 2005)، ص ص.357، 8.

(45) طارق عادل الشيخ، "التجمعات الإفريقية ..مقومات النجاح ومعوقات التكامل،" السياسة الدولية، م.42، ع.169 (جويلية 2007)، ص ص. 120-9.

(46) Kathy Powers and Gary Goertz, "the Evolution of Regional Economic Institutions (REI) into Security Institutions,"Working Paper: the National Science Foundation Grant (29 October 2006), p. 3.

(47) هالة جمال ثابت، "الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وإدارة الصراع في المنطقة،" في محمد عاشور وأحمد علي سالم (محرران)، التكامل الإقليمي في أفريقيا: رؤى وآفاق (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 2005)، ص. 429.

(48) CSAO et CEDEAO, Rapport Afrique de l'Ouest 2007-2008 (Décembre 2008), p. 16.

(49) خالد حنفى على، "الشركات العالمية..لعبة الصراع والموارد في أفريقيا،" السياسة الدولية، م. 42، ع. 169 (جويلية 2007)، ص ص. 90-95.

(50) John M. Kabia, Humanitarian Intervention and Conflict Resolution in West Africa: from ECOMOG to ECOMIL (UK: Ashgate Publishing Company, 2009), p. 44.

(51) هويدا عبد العظيم عبد الهادي، "كيف تستفيد إفريقيا من المعونات الدولية،" السياسة الدولية، م. 42، ع. 169 (جويلية 2007)، ص ص. 74-81.

(52) المكان نفسه.

(53) خالد منصور، "إشكاليات العمل الإنساني الدولي...إفريقيا نموذجا،" السياسة الدولية، م. 42، ع. 169 (جويلية 2007)، ص ص. 82-89.

(54) المكان نفسه.

(55) المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، تقرير يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: آثار سياسات التكيف الهيكلي على التمتع بحقوق الإنسان (24 فيفري 1999)، ص ص. 54، 55.

(56) نزار قنوع وسمير ناصر، "فخ المديونية كأحد أساليب جماعات الضغط الاقتصادي الدولي،" مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، م. 28، ع. 1 (2006)، ص ص. 73-88.

(57) بلقاسم العباس، "التثبيت والتصحيح الهيكلي،" جسر التنمية، س. 3، ع. 31 (ماي 2004)، ص ص. 2-19.

(58) المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، تقرير يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية...، مرجع سابق، ص. 4.

(59) كلود كاتز وآخرون، امبريالية القرن الواحد والعشرين، ترجمة: يوسف درويش (القاهرة: مركز البحوث العربية والإفريقية، د. س. ن)، ص. 28.

(60) على، "الشركات العالمية...،" مرجع سابق، ص ص. 90-95.

(61) حسين الأسرج، "المسئولية الاجتماعية للشركات،" جسر التنمية، س. 9، ع. 90 (فيفري 2010)، ص ص. 2-14.